الطعون الموجَّهة لصحيح البخاري والجواب عنها

بقلم

د/ نور الدين تومي

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

Touminour21@hotmail.fr

المقدِّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فإنَّ الطعن في السنَّة النبوية سواء من حيث تدوينُها وكتابتُها أم من حيثُ حجيَّتُها ليس وليدَ اليوم، فقد ظهر في الصَّدر الأوَّل من يرد الاحتجاج بسنة المصطفىﷺ وينفي حجيتها ويكتفي بالقرآن، كما ظهر من يشكك في تدوين وكتابة وجمع الحديث، ونجد من جهة أخرى فرقة تكلمت على صحة الأحاديث، وقد حذر المصطفىﷺ من الذين يردون سنته مكتفين بما في القرآن وأخبر أنَّ ذلك سيقع قريبا في أمته[1].

ثمَّ جاءت مرحلة التَّشكيك في ثبوت السنة أصلا وأنها عبارة عن تراث وموروث ثقافي تناقلته الأجيال شأنها شأن جملة التقاليد التي يرثها كل خلف عن أسلافهم؛ قد يكون منها الصَّحيح الثابت وقد يكون منها المردود الباطل، أثار هذه الشبهة في بادئ الأمر المستشرقون الغربيون والحداثيون اليهود والمسيحيون واستعملوا كلَّ الوسائل لنشرها.

وكما قيل قديما إنَّ لكلِّ قومٍ وارث، فقد نشأت نابتةٌ من بني جلدتنا ويتكلمون

[1] – ينظر: سنن أبي داود(رقم: 4604 و4605).

بألسنتنا قد ارتموا في أحضان المستشرقين ورضعوا من ضروع الغربيين وغسلت أدمغتهم في دهاليز الاستشراق، قد ورثوا عن المستشرقين علومهم وأخذوا عن التَّغريبيين مناهجهم وسخَّروا أنفسهم للطعن في الدين وأصوله وثوابته، فتسلقوا على أسوار الشبهات وتمسكوا بقواعد الفلسفات وحملوا معاول الهدم وفؤوس القصم، في جهل تامٍّ بأصول الاستدلال وقواعد علوم الإسلام، فقدموا على ما قدم عليه القوم من الطعن في الدِّين وخصوصا ما كان منهم في سنة سيد المرسلين، بل وقد زادت حدتهم في الطعن في السنة وفي حجيتها وفي صحتها وفي تدوينها، وقد سمَّوا أنفسهم بالحداثيين اتخذوا الطعن في السنة بل في الدين والتشكيك فيه منهجا لهم.

وكان أكثر كتب ومصادر السنة هجوما من هؤلاء "صحيح الإمام البخاري"، فهجوم الحداثيين على الصَّحيحين عموما وصحيح البخاري على وجه الخصوص لا يساويه بل ولا يقاربه هجوم على بقية كتب السنة، بل لم نجانب الصواب إن قلنا إنَّ أغلب طعون الحداثيين موجهة لهذين الكتابين وخصوصا الأخير منهما، ومقصود هؤلاء من الطعن في صحيح البخاري واضح لكلِّ ذي لب مهما ادَّعَوا الموضوعية والتقيَّد بأصول العلم، فمقصدهم هو الطعن في أصح كتاب بعد كتاب اللهﷻ، فإذا تصدَّى هؤلاء للطعن فيه وشوَّشوا على عقول كثير من الناس ممن ينتسب للإسلام وخصوصا ما يعرف بالطبقة المثقفة، فسيكون بعد ذلك الطعن في بقيَّة الكتب والسنة من وراء ذلك أمرا ميسورا، لأنَّه إذا شُكِّكَ في أصح كتب السنة وردت أحاديثه فمعناه أن ما هو دونه في القوة سيكون هباء منثورا، فهدم صحيح البخاري والإتيان عليه هو هدم للسنة وهدم للدين وهو ما يريده ويقصده هؤلاء.

لأجل ذلك أحببت أن تكون مداخلتي في الملتقى حول "صحيح الإمام البخاري"، وذلك بتتبع جلِّ الطعون التي وجِّهت إليه والجواب، جوابا أرجو أن يكون علميا موضوعيا، بعيدا عن السبِّ والشتم والسذاجة في الطرح.

إشكالية البحث: من خلال ما تقدَّم ذكره كانت إشكالية البحث الأساس: ماهي الطعون والشبهات الموجهة لصحيح البخاري؟ وما قيمة تلك الشبهات في الميزان العلمي؟ وهل أثَّرت تلك الشبهات فعلا في قيمة كتاب البخاري؟

أهمية الموضوع: تأتي أهمية الموضوع في كونه يعالج طعونا في كتابٍ يمثل الذروة في السُنَّة من حيث الصحةُ وكثرة الأبواب ومتانة وجزالة الفقه أوَّلا، ومن حيث أنه يمثل مرحلة من مراحل التدوين الذي مرت بها سنة النبيﷺ.

دواعي اختيار البحث: كان السبب الرئيس لاختيار الطعون الموجهة لصحيح الإمام البخاري ذلك الأثر البالغ الذي سبَّبته تلك الشبهات حول هذا الكتاب العظيم، وخصوصا فيما يُسمَّى بالطبقة المثقَّفة من أبناء الجامعات والمعاهد والكليات.

كما كان من أسباب اختيار هذا البحث كذلك:

- الذب عن سنَّةِ النَّبيِّﷺ والدفاع عنها في رد الطعون في أصح كتاب صُنِّفَ فيها.
- مناسبة الوقت للرد على تلك الشبهات، وهو هذا الملتقى الذي يكون فيه حضور الطلبة مناسبا لطرح تلك الشبهات والجواب عليها ليتمكنوا من الإجابة على تلك الشبهات إن احتاجوا إلى ذلك مع المشكِّك.

الدراسات السابقة:

كتب جماعةٌ من الحداثيين كُتُبًا في الطعن في السُنَّة عموما ومنها صحيح البخاري، وكتبوا كذلك كتبا في الطعن في الصحيحين البخاري ومسلم، كما أفردوا كتبا في الطعن في صحيح الإمام البخاري خاصة.

وقد أُلِّفَ في المقابل في الردِّ على هؤلاء وتفنيد شبهاتهم جماعةٌ من العلماء وطلبة العلم، وهي التي قصدناها بالدراسات السابقة، وسنقتصر بإذن الله على ذكر أهم

تلك الكتب لكثرها:

– إعلاء البخاري، إعداد: عبد القادر بن محمَّد جلال، وهو من أحدث وأجمع الكتب التي ردَّت على الشبهات التي وجهت لصحيح البخاري، وقد طبع في دار سَلَف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1439ه–2018م.

– نسخة صحيح البخاري الأصلية وأشهر رواياته: صلاح فتحي هلل، بحث منشور في مجلة التراث النبوي، العدد الثالث، السنة الثانية – المجلد الأوَّل، المحرم 1440ه–سبتمبر 2018م.

– دفاعاً عن الصحيحين (رداً على كتاب إسماعيل الكردي الموسوم بـ "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية لبعض أحاديث الصحيحين"): نجاح محمد العزَّام، للنشر والتوزيع، عمّان، 1430هـ–2009م.

– أحاديث الصحيحين المنتقدة الخاصة بالأنبياء عليهم السلام: أسامة الشنطي، إصدار مبرة الآل والأصحاب، 1436ه–2015م.

– مؤتمر الانتصار للصحيحين: مجموعة من المؤلفين، وأصل الكتاب هو مجموعة من البحوث قدمت لمؤتمر الانتصار للصحيحين المنعقد في الفترة من 14 – 15 / 7 / 2010م، بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية، الناشر: كلية الشريعة –الجامعة الأردنية، سنة النشر: 2010.

– الحداثة وموقفها من السنة: الحارث فخري عيسى عبد الله، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 1434ه–2013م.

هذا وقد قسَّمت البحث إلى مقدِّمةٍ ومطلبٍ تمهيديٍّ وأربعة مباحث وخاتمة.

المطلب التَّمهيدي: ذكرت فيه الطعون الموجهة إلى شخص الإمام البخاري على سبيل

الاختصار.

المبحث الأوَّل: شبهات تتعلق بتأخر كتابة الجامع الصحيح.

المبحث الثاني: شبهات تتعلق بنسخ الجامع الصحيح ورواياته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شبهة عدم وجود نسخ خطية لكتاب البخاري بخط صاحبه.

المطلب الثاني: شبهة تعدد روايات البخاري ووجود الاختلافات بينها.

المبحث الثالث: شبهات تتعلق بصحة أحاديث كتاب البخاري، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: شبهة عدم صحة وقوع الإجماع المزعوم على صحة أحاديث البخاري.

المطلب الثاني: شبهة وجود أحاديث في الجامع الصحيح تخالف ظاهر القرآن وصريح السنة الصحيحة والعقل والعلم الحديث وقد يكون بعضها من الاسرائيليات وروايات أهل الكتاب

المبحث الرابع: شبهات تتعلق بوثاقة رجال الصحيح، وهي شبهة إخراج البخاري لرواة متكلم فيهم.

وأمَّا الخاتمة فتكلمت فيها على أهمِّ النتائج.

المطلب التّمهيدي: الطعون الموجهة إلى شخص الإمام البخاري اختصارا.

ويعتبرُ هذا المطلب كالتَّمهيد للكلام على صلب الموضوع، والسبب في الكلام على الطعون الموجهة إلى شخص البخاري أولا هو أنَّ كثيرا من الحداثيين قد أثاروا حول شخصية البخاري شبهاتٍ عدَّة اتخذوها مطيَّةً للكلام في كتابه "الجامع الصحيح"، بل إنَّ بعضهم حاول أن يكسب الحرب من أوَّل معركة ومن أوَّل هجوم، فبالتَّشكيك في شخصية الإمام البخاري وفي إمامته وعلمه بل وفي أصله ونسبه، يسهل التَّشكيك في كتابه، لأنَّه ببساطة تابعٌ لمؤلفه، ومؤلفه مشكوك فيه وفي علمه فيكون كتابه من باب أولى.

والأصل هو الكلام على هذه الشبهات بشيءٍ من الدِّقَّة والاستقراء والتَّفصيل، لكن يتعذَّرُ فعل ذلك في هذه الوريقات لطبيعة المداخلة، ولما كان كشف هذه الشبهة مهمة كما تقدَّم آنفا أشرنا إليها اختصارا في هذا المطلب. وبالنظر إلى ما كتبه هؤلاء يمكن تقسيم الشبهات حول الإمام البخاري إلى أربع شُبَهٍ.

الشبهة الأولى: عُجمة الإمام البخاري وأثرها في عدم الفهم، **والثانية:** سيرة الأحلام، **والشبهة الثالثة:** أسطورة الحفظ الأسطوري، **والشبهة الرَّابعة:** البخاري مجروح ومتروك الحديث، وتكلم جماعة من النقاد كالذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة فيه.

والجواب على هذه الشبه بمنة العزيز الوهاب كما يأتي:

أمَّا الشبهة الأولى: وهي عُجمة الإمام البخاري وأثرها في عدم الفهم، فالمقصود من هذه الشبهة هو محاولة إثبات تأثير عُجمة البخاري على تمام فهمه وكمال نقده، فمن المعلوم أنَّ كلامَ النَّبيِّﷺ عربيٌّ، ومن المحال أن يفهم رجلٌ أعجميٌّ مُرادَ النَّبيِّﷺ كما يفهمه العربي، فإذا كان كثير من العرب لا يحيطون علما بكثير من ألفاظ الأحاديث النبوية لغرابتها، وكثير من المعاني لصعوبتها، فكيف برجل أعجمي؟

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّه لم يطعن أحدٌ من الأئمَّة والعلماء فيه بسبب ذلك، بل جاء عنهم عكس ذلك تماما، فقد جاء الثناء عليه في علمه وحفظه للقرآن وللحديث وهذا ثناءٌ ضمنيٌّ على سلامة لغته العربية، بل وهناك من صرَّح بذلك، يقول الحافظ ابن حجر: "كتابه الجامع يشهد له بالتقدم في استنباط المسائل الدقيقة، وبالاطلاع على اللغة والتوسع في ذلك، وبإتقان العربية والصرف، وبما يعجز عنه الواصف، ومن تأمَّل اختياراته الفقهية في جامعه علم أنه كان مجتهدا"[1].

[1] – هداية الساري لسيرة البخاري(ص 116).

الثَّاني: أنَّه ولو كان أصله أعجميا إلا أنَّ اللسان العربي قد انشر في وقت الفتوحات حتى أصبح اللسان السائد في الدولة الإسلامية من مشرقها إلى مغربها[1]، وتوارث المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها اللغة العربية لتعلقها بالقرآن والحديث وعلوم الشريعة حتى أصبح اللسان الأوَّل الذي يتعلمه الكبار والصغار، ولما نشأ البخاري وجد النَّاس على هذه الحال فلم يجد أي مشقة في التعامل مع اللغة العربية لأنه ببساطة هي لسان أغلب الناس، وقد كان أكثر المحدثين واللغويين من الأعاجم، فكيف فقط البخاري من دونهم من يطعن فيه بسبب ذلك لولا التحامل والتعسف؟ فهذا إمام النحو وشيخ العربية سيبويه من العجم، وكذلك أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني من الفرس.

الثَّالث: أنَّ الإمام البخاري بلغ النباهة في سنٍّ مبكرة وحفظ القرآن وكثيرا من الأحاديث وأشعار وأحوال العرب في بلدته وهو صغير، وقصته المعروفة مع شيخه الداخلي تدلُّ على نبوغه ومعرفته من الصغر، قال الفربري سمعت محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري يقول سمعت البخاري يقول: "أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثمَّ خرجتُ من الكتاب فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فقال يوما فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت: أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم فانتهرني، فقلتُ له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل فنظر فيه ثمَّ رجع فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال لي: صدقت، قال فقال له إنسان: ابن كم حين رددت عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة"[2].

---

[1] – ينظر: مقدمة ابن خلدون(ص 747–750).

[2] – هدي الساري(ص 669).

بل وحفظ كتب أهل الحديث وأهل الرأي وهو في سنٍّ صغيرة، قال البخاري: "فلمَّا طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك ووكيع وعرفت كلام هؤلاء -يعني أصحاب الرأي-"[1]، بل وقد ألف كتابه "التاريخ الكبير" الذي يعتبر أعجوبة في ذلك الوقت[2] وهو لم يكمل العشرين سنة[3]، ورحل رحمه الله تعالى وهو صغير فجال الأوطان وجمع السنن وكان أكثر الأمصار التي رحل إليها في جمع الحديث أمصار عربية، فرحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر وغيرها من البلدان بل واستوطن هذه الأمصار والتقى بكبار الشيوخ العرب وغيرهم فصنف وناظر، ومع ذلك كله كما تقدم لم يغمزه أحد من هذه الناحية، وهذا كله مما يؤهله أن يكون فهما فطنا عالما بأسرار اللغة والبيان والنحو الصرف فقيها فيها.

وأما الشبهة الثانية: وهي التي عبروا عنها بسيرة الأحلام، والشبهة الثالثة: وهي التي عبروا عنها بأسطورة الحفظ الأسطوري، فالمقصود بهاتين الشبهتين هو محاولة إثبات أنَّ الإمام البخاري هذا هو عبارة عن شخصية أسطورية مبالغ فيها جدًّا من حيث الأوصاف، بحيث حِيكت حولها حكايات ومنامات وأخبار لا أساس لها من الصحة، تماما كالأساطير التي تحكى عن بعض الشَّخصيات في الزَّمن الغابر[4]، وقد ركَّز أصحاب هذه الشبه كثيرا على الحفظ الخُرافي -كما عبَّر عنه بعضهم- للإمام البخاري وجعلوه اللَّبِنَة الأساسية في هذه الأسطورة، فقد ذكروا بعض الأخبار التي

---

[1] – هدي الساري(ص 669).

[2] – قال البخاري كما في هدي الساري(ص 676): "أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفته فأدخله على عبد الله بن طاهر الأمير، فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرا".

[3] – قال البخاري كما في هدي الساري(ص 670): "فلما طعنت في ثماني عشرة وصنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثم صنفت التاريخ في المدينة عند قبر النبيﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة قال وقل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب".

[4] – ينظر: صحيح البخاري نهاية أسطورة لرشيد أيلال(ص 84-98).

تدلُّ على حفظ الإمام البخاري ثم راحوا يحاكمونها إلى لغة الأرقام ومن ثمَّ تكذيب وإبطال تلك الأخبار بحجة أنها مستحيلة الوقوع والحدوث في الواقع[1]، ومن هذه الرِّوايات ما ذكروه من أنَّ البخاري صنَّف الصَّحيح من ستمائة ألف (600000) حديث صحيح، وذكر أنَّه ألفه في ستة عشر(16) سنة ثم ذهبوا بعلمية حسابية بسيطة إلى إنكار هذه الرِّواية لأنَّهم توصَّلوا بزعمهم أنَّ البخاري يلزمه أعواما كثيرة جدًّا على حسب الفرضيات لتَّأليف الصحيح.

ليتوصلوا في الأخير أنَّ تلك الأخبار في حفظه والحكايات والمنامات في علمه وفضله هي التي أَضْفَتْ تقديسا على هذه الشخصية[2]، ثمَّ جاء التَّقديس لصحيح البخاري تبعا لتقديس مؤلفه، ليستخلصوا في الأخير أنَّ شخصية البخاري مبالغ فيها وأنَّ حقيقتها أقل مما قيلت فيه بكثير جدا، بل بالغ بعضهم فاستنتج أن البخاري هذا لا وجود له حقيقة، وإنَّما هي أسطورة كغيرها من الأساطير.

والجواب على هاتين الشبهتين من وجوه:

الأوَّل: فيما يخص ما ذكروه من الحفظ الخرافي كما عبَّروا عنه للإمام البخاري وكذا جمعه للحديث، فقد أوردوا بعض الأخبار في ذلك واستبعدوها بل وجعلوها من الأساطير التي بنوا بها أسطورة البخاري، ومن تلك الأخبار قول البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأعرف مائتي ألف حديث غير صحيح»[(3)]، وقوله: «صنَّفْتُ كتابي «**الصحاح**» بستِّ عشرة سنة، خرَّجْتُه من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله ﷻ»[(4)].

---

[1] – ينظر: صحيح البخاري نهاية أسطورة لرشيد أيلال(ص 99-107).

[2] – ينظر: صحيح البخاري نهاية أسطورة لرشيد أيلال(ص 108).

[(3)] – الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي(962/3).

[(4)] – الجامع للخطيب(185/2).

والجواب هذا أن نقول: إنَّ هذا ليس ببعيد عن الإمام البخاري ولا عمَّن هو أقل منه شأنا لمن عرف حال وسيرة القوم وحرصهم على حفظ الحديث، ولم يختص البخاري بهذا كما يريد هؤلاء أن يدلسوا به على ضعاف النفوس، بل هناك من كان يحفظ مثله بل وأكثر منه، وهناك من الأئمَّة من جمع أكثر مما جمعه البخاري، يقول علي بن المديني: "ما نعلم أحدا من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين"[1]، ويقول أبو زرعة الرَّازي: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذْتُ عليه الأبواب»[2]، ويقول يحيى بن معين: «كتبت بيدي ألف ألف حديث»[3].

ثمَّ إنَّ سعة الحفظ وقوة الحافظة لم يختص فقط بالمحدثين بل شاركهم غيرهم من أهل الفنون الأخرى كالفقهاء واللغويين والشعراء، وغيرهم، فالبخاري إذا ليس بدعا في الحفظ، فلماذا قصدوه لولا ما أرادوه للكيد للسنة والحديث؟

الثاني: أمَّا مسألة أنَّ البخاري قد صنَّف الصَّحيح من ستمائة ألف (600000) حديث صحيح[4]، وهذا يحتاج منه أعواما كثيرة جدًّا على حسب الفرضيات لتَّأليف الصحيح، فكيف ينقل أنه ألفه في ستة عشر(16)؟

فالجواب عن هذه الشبهة أنَّ هذا إمَّا يكون جهلا من هؤلاء القوم، أو يكون من

---

[1] – تاريخ بغداد(182/14).

[2] تاريخ بغداد (420/4).

[3] – تدريب الراوي(40/1).

[4] – قال البخاري كما في الجامع للخطيب(185/2) وتاريخ الإسلام للذهبي(140/6)، وهدي الساري لابن حجر(ص 683): "صنفت كتابي "الصحاح" بست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله ﷻ"، قال الذهبي عقب ذكره لهذه الرواية في المصدر السابق: "رويت من وجهين ثابتين عنه".

التلبيس الذي يعتمد عليه هؤلاء لبناء فكرتهم، فمن قال إنَّ الإمام البخاري حفظ هذه الستمائة ألف في ستة عشر سنة؟ هذا لم يقله أحد، بل إنَّ الإمام البخاري جمع الستمائة ألف في حياته العلمية كلِّها، وأمَّا "الجامع الصحيح" فألَّفه حقاً في ستة عشر سنة، لكن لم يُودِع فيه إلا حوالي سبعة آلاف حديث وكسر بالمكرر، ولا يعجز من هو أقل شأنا من البخاري أن يصنف سبعة آلاف حديث في ستة عشر سنة فضلا عن البخاري، فالبخاري جمع في حياته أكثر من ستمائة ألف حديث انتقى منها للصحيح سبعة آلاف بالمكرر في مدة ستة عشر سنة، وهذا لم يكن خاصا بالبخاري فهذا الإمام أحمد كما سيأتي يحفظ ألف ألف حديث(مليون حديث) وألف كتاب المسند الذي يحوي على أكثر من ثلاثين ألف حديث من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث في مدَّة يسيرة، فقد قال حنبل بن إسحاق: "جَمَعَنَا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله، وقرأ علينا «**المسند**» وما سمعه منه غيرُنا، وقال لنا: هذا كتابٌ جمعته من سبع مئة ألف وخمسين ألف حديث، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإنْ وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجَّة"[1]، ومع هذا لم يقل أحدٌ إنَّ هذا من الخرافات أو من المستحيلات، ولم يطعن الحداثيون في "المسند" ما طعنوا في "الجامع الصحيح"، على الرغم أنَّ ما في حال الإمام أحمد وحفظه وتصنيفه "المسند" أغرب مما في حال البخاري، وهكذا الجواب على الرِّوايات الأخرى التي ذكروها في حفظ البخاري لادعاء استحالة الوقوع، على أنَّ بعض تلك الأخبار جاءت بروايات مختلفة وبعضها لا يصح من جهة السند.

الثالث: أنَّ هؤلاء القوم لم يفهموا طريقة المحدِّثين في عدِّ الأحاديث وماذا يقصدون مثلا بمائة ألف حديث، فقد تقدَّم في قول أبي زرعة عن حفظ الإمام أحمد: «كان أحمد

[1] – الفروسية (ص 263-271).

بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذْتُ عليه الأبواب»[1]، قال الذهبي معلقا: "فهذه حكايةٌ صحيحةٌ في سعة علم أبي عبد الله، وكانوا يَعُدُّون في ذلك المكرر، والأثر، وفتوى التابعي، وما فسر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك"[2]، وقال ابن الصلاح عقب قول البخاري المتقدم: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"، قال ابن الصلاح: "وجملة ما في كتابه "الصحيح" سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المتكررة، وقد قيل: إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين"[3]، وقال الذهبي في موضع آخر عقب قول يحيى بن معين: "كتبت بيدي ألف ألف حديث"، قلت-يعني الذهبي-: "يعني بالمكرر، ألا تراه يقول: لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه"[4].

وهذا يعني أن حفظ مائة ألف حديث قد لا تتجاوز متونها العشر آلاف، وهذا ليس ببعيد عمَّن هو في العصر الحاضر فضلا عن عصر الأئمَّة، فقد وُجِدَ في هذا العصر من يحفظ الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وفي مجموعها أكثر من أربعين ألف حديث، فضلا عن بقية محفوظاته من الشعر وأقوال العلماء وغيرها، فكيف يعجز البخاري أن يحفظ مائة ألف أو مائتي ألف حديث بالأسانيد المختلفة من مرفوع وموقوف عن صحابي ومقطوع عن تابعي وتابع تابعي؟

وأمَّا الشبهة الرَّابعة: وهي أن البخاري مجروح ومتروك الحديث، وتكلم جماعة من

---

[1] تاريخ بغداد (420/4).

[2] – سير أعلام النبلاء(187/11).

[3] – معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح(ص 21).

[4] – سير أعلام النبلاء(85/11).

النقاد كالذهلي وأبي حاتم وأبي زرعة فيه، فالمقصود من هذه الشبهة هو إثبات أنَّ البخاري رجلٌ مجروح، فإذا ثبت ذلك فلا قيمة لكتاب لرجل متكلم فيه أصلا.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

الأوَّل: وهو جوابٌ عامٌّ أنَّ هذه الشبهة من الأوابد ومن المبكيات المضحكات، حيث ذكروا ترك أبي حاتم وأبي زرعة للإمام البخاري، وتناسى هؤلاء القوم وتجاهلوا كلَّ الأقوال التي جاءت في الثناء على البخاري وعلى حفظه من الأئمَّة بل وجعلوها من الأساطير كما تقدَّم التَّنبيه عليه آنفا، وتشبثوا بكلامٍ لأبي حاتم وأبي زرعة له سياقه وأحواله التي تخصه، وهذا من عدم إنصاف هؤلاء القوم، فإن ترك أبي حاتم وأبي زرعة للبخاري إنما كانت بسبب محنة البخاري المشهورة مع محمَّد بن يحيى الذهلي في قضية اللفظ بالقرآن، والبخاري لا شك أنَّه بريء مما نسب إليه من قوله: "لفظي بالقرآن مخلوق"، بل إن البخاري كان يقول القرآن كلام الله وأفعال العباد مخلوقة بل وصنَّف في ذلك مصنفا[1]، فلم يطعن هؤلاء الأئمة في علم البخاري بالحديث وعلله ونقده وإمامته في ذلك، بل كلمة الأئمة جميعا متفقة على الثناء على البخاري في علمه بعلل الحديث ونقده وأنه مقدم على ذلك بين أقرانه، ولو كان هؤلاء منصفين حقًّا لأتوا بأقوال العلماء في البخاري ونظروا في سبب جرح من جرَّحه وتعديل من عدَّله ثمَّ بعد ذلك يكون الحكم عليه على وفق ما قرَّره العلماء بما يعرف بتعارض الجرح والتعديل، لكنَّهم استدلوا بقول الذهلي وأبي زرعة وأبي حاتم مع ما لكلامهم من الأحول والسياق الخاص به، وهذا ليس تعظيما لهم كيف وقد ردوا كثيرا من أقوالهم كما ردوا كلام غيرهم، بل هم لا يعترفون بنقدهم وعلمهم، لكن لما وجدوا ما يدلل لفكرتهم تشبثوا به.

[1] – ينظر: تاريخ بغداد(32/2)، وسير أعلام النبلاء(12/457-458).

الثاني: إذا تبيَّن أنَّ البخاري بريءٌ مما نسب إليه، بقي اتِّفاق الأئمَّة على إمامته وأنَّ قول أبي حاتم وأبي زرعة فيه لا يؤثر في ذلك، لأنَّه ظهر عدم إلزام البخاري بما جرَّحاه به لأنَّه بريء من ذلك، فبان أنَّ سبب الجرح لا يصح أصلا، فسقط بذلك الجرح، بل وقد ثبت تحامل الذهلي عليه بسبب المنافسة في العلم[1] وأبو حاتم وأبو زرعة قلَّدا الذهلي في ذلك، بل قد يكون كلامهما فيه، فيه نوعٌ من التَّحامل.

ولذلك لمَّا قال ابنُ أبي حاتم: "قدِمَ محمَّدُ بنُ إسماعيل الريَّ سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي وأبو زرعة، وتركا حديثه عندما كتب إليهما محمَّد بن يحيى أنَّه أظهر عندهم بنيسابور أنَّ لفظه بالقرآن مخلوق"[2]، تعقَّبهُ الذهبيُّ بقوله: "إن تركا حديثه، أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتج به في العالم"[3].

الطعون الموجهة إلى الجامع الصَّحيح أو شبهاتٌ حول كتاب "الجامع الصَّحيح".

يعتبر كتاب "الجامع الصَّحيح" للإمام البخاري أرقى ما وصل إليه العمل البشري في خدمة دين اللهﷻ والسنة النَّبوية، وهو بإجماع العلماء وأئمَّة الإسلام أصح كتاب بعد كتاب اللهﷻ، فلا غرو ولا غرابة بعد هذا أن يكون أكثر الكتب تعرضا لحملات الطعن والتشويه والتشكيك والنَّقد.

وقد تقدَّم التَّنبيه أنَّ قصد الحداثيين بالطعن في أصحِّ كتابٍ بعد كتاب اللهﷻ وإثارة الشكوك والشبهات حوله، هو الطعن في بقية كتب الحديث والسنة، ومن وراء ذلك الطعن في دين الإسلام كله، لأنَّه إذا شُكِّكَ في أصح كتب السنة ورُدَّتْ أحاديثُه فمعناه أن ما هو دونه في القوة سيكون هباء منثورا، فهدم صحيح البخاري والإتيان عليه هو

[1] – ينظر: سير أعلام النبلاء(12/456-457)، وطبقات الحنابلة(1/277).
[2] – الجرح والتعديل(1/191).
[3] – السير(12/463).

هدم للسنة وهدم للدين وهو ما يريده ويقصده هؤلاء.

وقد ارتكز عمل هؤلاء على مجموعة من الطعون، ومع أنَّ هذه الطعون لا تنطلي على أهل العلم وخصوصا المتخصصين في علوم الشريعة لضعفها ووهائها، إلا أنَّ كثيرا من الشباب المسلم وخصوصا ما يُسمَّى بالطبقة المثقفة قد تعلقوا ببعض الشبهات التي بثَّها أولئك من خلال تلك الطعون.

ولذلك تتابع العلماء في كلِّ عصرٍ ومصر وما زالوا في ردِّ كلِّ الطعون والجواب على الشبهات التي أثيرت حول صحيح الإمام البخاري، وقرر هؤلاء العلماء أنَّ تلك الطعون الموجهة لصحيح البخاري لم تنقص من مكانة هذا الصحيح شيئا لضعفها ووهائها، بل بلغت من شدِّة هُزَالها وضعفها ما زادت هذا الصحيح قوة وأظهرت مكانة هذا الصرح العظيم، ومع ذلك لا بد من الجواب على تلك الشبهات والطعون ذبا على حديث النَّبيِّﷺ ودفاعا عن حياض الدين من جهة، ولئلا يغتر بها كثير من الجهلة وضعاف النفوس خصوصا بعد سرعة انتشار المعلومة بسبب وسائل الاتصال الحديثة من جهةٍ أخرى.

يقول العلامة طاهر الجزائري: "وَقد ظنَّ بعضُ أَرْبَاب الْأَهْوَاء الَّذين يميلون إِلَى كتاب البُخَارِيّ وَلَا إِلَى كتاب مُسلم أَنهم يَجدونَ بِسَبَب هَذِه الْمَسْأَلَة ذريعة إِلَى الْخَلَاص من حكمهمَا ليتسع لَهُم المجال فِيمَا وَافق أهواءهم من الآراء وَصَارَ دأبهم أَن يَقُولُوا: كم من حَدِيث صَحِيح لم يرد فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِك أصح مِمَّا ورد فيهمَا يظنون أنهم بذلك يوهنون أَمرهمَا ويضعون قدرهما، وَالْحَال أَن مزية الصَّحِيحَيْنِ ثَابِتَة ثُبُوت الْجِبَال الرواسِي لَا ينكرها إِلَّا غمر يزري بِنَفسِهِ وَهُوَ لَا يشْعر، وَالْعُلَمَاء إِنَّمَا فتحُوا هَذَا الْبَاب لأرباب النَّقْد والتمييز الَّذين يرجحون مَا يرجحون بِدَلِيل صَحِيح مَبْنِيّ على الْقَوَاعِد الَّتِي قررها الْمُحَقِّقُونَ فِي هَذَا الْفَنّ، وَأَمَّا المموهون الَّذين يُرِيدُونَ أَن يجْعَلُوا

الصَّحِيح سقيما والسقيم صَحِيحا بشبه واهية جعلوها فِي صُورَة الْأَدِلَّة فَيَنْبَغِي الْإِعْرَاض عَنْهُم مَعَ حلِّ الشّبَه الَّتِي يخْشَى أَن تعلق بأذهان من يُرِيدُونَ أَن يوقعوه فِي أشراكهم"[1].

والشُّبهات حول كتاب صحيح البخاري كثيرةٌ جدًّا لا يمكن حصرها في هذه العجالة، وسنتكلم فقط على أهمِّ الشبهات حول كتاب "الجامع الصحيح" وهي ستة[2]، وقد جاء ذلك في أربعة مباحث كما في خطة البحث:

المبحث الأوَّل: شبهاتٌ تتعلَّقُ بتأخُّر كتابة "الجامع الصحيح"، وهذه الشبهات ترجع إلى نهي النَّبيِّ ﷺ عن كتابة حديثه، ومنع الخلفاء الراشدون لذلك، مع تأخر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة وتأخر تدوين صحيح البخاري إلى منتصف القرن الثالث.

المبحث الثَّاني: شبهات تَتَعلَّق بنُسَخِ "الجامع الصحيح" ورواياته، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: شبهةُ عدم وجود نسخ خطية لكتاب البخاري بخط صاحبه.

المطلب الثاني: شبهة تعدد روايات البخاري ووجود الاختلافات بينها.

المبحث الثالث: شبهات تتعلق بصحة أحاديث كتاب البخاري، وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: شبهة عدم صحة وقوع الإجماع المزعوم على صحة أحاديث البخاري.

المطلب الثاني: شبهة وجود أحاديث في الجامع الصحيح تخالف ظاهر القرآن وصريح السنة الصحيحة والعقل والعلم الحديث وقد يكون بعضها من الاسرائيليات وروايات أهل الكتاب. المبحث الرابع: شبهاتٌ تتعلَّق بوثاقة رجال الصحيح، وهي شبهة إخراج البخاري لرواة متكلم فيهم.

---

[1] – توجيه النظر إلى أصول الأثر(1/298).

[2] – هناك شبهات أخرى وهي أقل شأنا من هذه الستة تركتها لطبيعة البحث، وينظر لهذه الشبهات: صحيح البخاري نهاية الأسطورة لرشيد أيلال، وإعلاء البخاري لعبد القادر بن محمَّد جلال.

المبحث الأوّل: شبهات تتعلق بتأخر كتابة الجامع الصحيح.

تقدم أنَّ هذه الشبهة ترجع بالأساس إلى نهي النَّبيﷺ عن كتابة حديثه ومنع الخلفاء الراشدين لذلك مع تأخر تدوين الأحاديث إلى مائة سنة وتأخر تدوين صحيح البخاري إلى منتصف القرن الثالث، فمضمون هذه الشبهة والتي ذكرها المستشرقون وأذنابهم من الحداثيين هو أنَّ النَّبيﷺ منع من كتابة الحديث كما في حديث أبي سعيد الخدريرضي الله عنه أنَّ النَّبيَّﷺ قال: " لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن، فمن كتب عنِّي شيئًا غيرَ القرآن، فَلْيَمْحُه"[1]، وكذلك منع الخلفاء الراشدون من ذلك بل وشددوا فيه، وهذا يعني أنَّ الأحاديث لم تُدوَّن في عصر النَّبيِّﷺ ولا في عصر صحابته الكرام، فتأخر تدوين السنَّة إلى بدايةِ القرن الثَّاني يعني بعد موت النَّبيِّﷺ بأكثر من مائة سنة دليلٌ على أنَّها من وضع النَّاس وليس وحيا أو حتى ليس من قول النَّبيِّﷺ، إذ لو كانت كذلك لدُوِّنت في عصر الصحابة كما دُوِّن القرآن.

فالحداثيون زعموا أنَّ الظروف السياسية والخلاف الواقع بين طوائف المسلمين كالسنة والشيعة والخوارج هي التي جعلت كلَّ طائفة تختلق الأحاديث وتضيفها إلى النَّبيِّﷺ لتبرير ما هم عليه، وهذه شبهة المستشرقين أُشْرِبها هؤلاء كما تقدَّم ذكره في المقدمة، يقول مُحمَّد أركون: "إنَّ السنة كُتبت متأخرة بعد موت الرسولﷺ بزمن طويل وهذا ولَّد خلافات لم يتجاوزها المسلمون حتى اليوم بين الطوائف الثلاث السنية والشيعية والخارجية، وصراع هذه الفرق الثلاث جعلهم يحتكرون الحديث ويسيطرون عليه لما للحديث من علاقة بالسلطة القائمة... وهكذا راح السنة يعترفون بمجموعتي البخاري ومسلم المدعوتين بالصحيحين"[2]، هذا فيما تأخر

[1] – أخرجه: مسلم(رقم: 3004).

[2] – محمَّد أركون، الفكر الإسلامي نقد واجتهاد(ص101).

تدوينه مائة سنة، فكيف بما دُوِّن في أواسط المائة الثالثة-وهو صحيح البخاري- فلا شكَّ في أنَّه مختلق مصنوع. وهذه الشبهة تندرج تحت الشبه العامة وهي تأخر تدوين الحديث النبوي ومنه صحيح الإمام البخاري.

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّ حديث أبي سعيد الخدريﷺ المتقدم اختلف في حكمه النُّقَّاد، فصححه مرفوعا الإمام مسلم حيث أودعه كتابه الصحيح، وأعله بالوقف من هو أعلم بمسلم بالنقد وهو البخاري شيخه وأبو حاتم الرازي، والقلب إلى قولها أميل، خصوصا وقد اجتمعا على الحكم عليه بالوقف.

الثاني: أن هناك أحاديث أخرى تدلُّ على أنَّ كتابة الحديث قد وقع في عهد النَّبيِّﷺ بل وقد أَمَرَ النَّبيُّﷺ نفسه بالكتابة في بعضها، منها حديث أبي هريرةﷺ: "ما من الصَّحابة أحدٌ أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنَّه يكتب وأنا لا أكتب"[1]، ومنها حديث أبي هريرةﷺ كذلك قال: خطب رسولُ اللهﷺ في فتح مكة وذكر خطبة حجة الوداع وفيه قالﷺ: "اكتبوا لأبي شاة"[2]، ومنها ما أخرجه أحمد[3]، وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: كنت أكتب كلَّ شيءٍ أسمعه من رسول اللهﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنَّك تكتب كلَّ شيءٍ تسمعه من رسول اللهﷺ، ورسولُ اللهﷺ بشرٌ يتكلَّم في الغضب والرِّضا، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول اللهﷺ؟ فقال: "اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منِّي إلا حق"، وكذلك كتبت كثيرٌ من الصَّحائف في عهد الصحابة رضوان الله

[1] - أخرجه البخاري في صحيحه(رقم: 113).
[2] - أخرجه البخاري في صحيحه(رقم: 2434 و6880).
[3] - المسند(رقم: 6510).

عليهم، كالصَّحيفة الصَّادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة جابر بن عبد الله -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-التي رواها عنه سليمان بن قيس اليشكري[1]، وصحيفة سمرة بن جندبﷺ[2]، وصحيفة همَّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرةﷺ[3] وكذا صحيفة الأعرج عنه، وصحيفة بشير بن نَهيك عنه كذلك[4].

وهذه الأحاديث في ظاهرها تَتَعَارض مع حديث أبي سعيدﷺ المتقدِّم في النَّهيِّ عن كتابة الحديث، لكن لا تعارض في حقيقة الأمر بين تلك الأحاديث وحديث أبي سعيدﷺ، فالجمع بينهما ممكن للغاية -إذا صحَّ حديث أبي سعيد مرفوعا وإلا فالبخاري وأبو حاتم أعلاه بالوقف عن أبي سعيدﷺ-كما تقدَّم، صحيحٌ أنَّ العلماء قد اختلفوا في وجه الجمع بينهما، لكنَّهم اتَّفَقُوا على أنَّ كتابة بعض الأحاديث قد وقعت في عهد النَّبيِّﷺ[5].

الثَّالث: أنَّ القرآن كذلك لم يُدَوَّن في مصحفٍ واحد في عهد النَّبيِّﷺ، فإذا حاكمنا هؤلاء الحداثيين إلى أصلهم هذا، فلا بدَّ من الطعن في القرآن، لأنَّ أوَّل من جمعه في مصحفٍ واحد هو أبوبكر الصديقﷺ وهو الجمع الأوَّل، ثمَّ جمعه بصفة أخرى الجمع

---

[1] – انظر: تهذيب التَّهذيب(4/215).

[2] – انظر: تهذيب التَّهذيب(4/236-237).

[3] – هي صحيفةٌ معروفةٌ مشهورة، رواها عن همَّام بن منبِّه معمرُ بن راشد الأزدي، ورواها عبد الرَّزاق الصنعاني عن معمر، ورواها أصحاب عبد الرزاق عنه، وهذه الصَّحيفة فيها 139 حديثا، أخرجها الإمام أحمد كاملةً متسلسلة في مسنده، وأخرج منها البخاري ومسلم بعض الأحاديث، وينظر: مسند الإمام أحمد(13/475-547)، وصحيفة همَّام بن منبه عن أبي هريرةﷺ بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، وبتحقيق علي حسن بن عبد الحميد.

[4] – ينظر: سنن الدارمي(ص 190 رقم 533)، وتقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 101).

[5] – ينظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي(ص 28-93)، وتدوين السُّنَّة النَّبوية نشأته وتطوره من القرن الأوَّل إلى نهاية القرن التَّاسع الهجري لمحمَّد بن مطر الزهراني(ص 67 حاشية).

الثَّاني عثمان بن عفانﷺ.

الرَّابع: أنَّ السبب الذي لأجله تأخر تدوين السُّنَّة هو السبب الذي لأجله تأخَّر كتابة القرآن في المصحف، فإنَّ تدوين كل من القرآن والحديث إنما كان لحاجة الأمَّة لذلك، فلعدم حاجة الأمة في الصدر الأول في عهد النَّبيِّﷺ لجمع القرآن في مصحف واحد لم يجمع، وكذلك الأمر بالنسبة للأحاديث.

يقول زيد بن ثابتﷺ فيما يخص جمع القرآن: «أرسل إليَّ أبو بكرﷺ مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده»، قال أبو بكرﷺ: إن عمر أتاني فقال: إنَّ القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقرَّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقرَّاء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، قلت لعمر: «كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟» قال عمر: هذا والله خير، «فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيت في ذلك الذي رأى عمر»، قال زيد: قال أبو بكر: إنَّك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول اللهﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه، «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن»، قلت: «كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول اللهﷺ؟»، قال: هو والله خير، " فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعت القرآن أجمعه من العُسب واللخاف، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، {لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم} [التوبة: 128] حتى خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمرﷺ"[1].

[1] – أخرجه البخاري(رقم: 4986).

وأمَّا فيما يخص جمع السنة فيقول عبد الله بن دينار: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ فاكتبه، فإنِّي **خِفْتُ دُروس العلم** وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبيِّﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنَّ العلم لا يَهْلَك حتى يكونَ سرًّا "[1]، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول اللهﷺ فاكْتُبُوه، فإنِّي قد **خِفْتُ** دروس العلم وذهاب أهله"[2].

فأنت ترى أنَّ العلة التي لأجلها جمع أبو بكرﷺ القرآن هي نفسها التي أمر عمر بن عبد العزيز رحمه الله لأجلها بجمع السنَّة، ولئن كان القرآن في عهد النبيﷺ وصدر من خلافة أبي بكرﷺ محفوظا في الصدور وفي بعض الوسائل الأخرى كلخاف الأشجار والجلود والعظام، فكذلك السنة كانت في عهد النبيﷺ وزمن الخلفاء الراشدين وصدرا من خلافة بني أمية محفوظة في الصدور وفي بعض الصَّحائف التي كتبت في عهد النَّبيِّﷺ والصحابة والتابعين.

وإذا أردت البيان أكثر فيما يخص تدوين السنة، فمن المعلوم عند المشتغلين بعلوم الشَّريعة عُمومًا وبعلوم الحديث على وجه الخصوص أنَّ التَّصنيف في الحديث وعلومه مَرَّ بمراحل عديدة، كحال جمع القرآن، وكان لظهور كُتُبِ السُّنَّةِ علاقة وطيدة جدًّا بحاجة السُنَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف في أيِّ مرحلة من مراحل تاريخ هذه الأمَّة، فمن المعلوم أنَّ علماء الحديث قد بذلوا في سبيل جمع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ ونقدها وتمحيصها والذبِّ عنها جهودًا فاقت كلَّ الجهود المبذولة في العلوم الأخرى، وكانت كلُّ مرحلة من مراحل مجد الأُمَّة التَّليد قد احتاجت خدمةً لِسُنَّة النَّبيِّﷺ تختلف عن مرحلة

[1] – صحيح البخاري(كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، رقم 99).
[2] – سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

أخرى، فكان ظهور تلك المصنَّفات الحديثية لحاجة السُّنَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف في تلك المرحلة، وبذلك نستطيع أنْ نُفَسِّر لماذا كان ظهور تلك المصنَّفات في الحديث مُتَتَاليا مُتَتَابعًا ومُتنوِّعا ولم يكن جملة واحدة وفي وقت واحد.

وإذا أردتَ التَّفصيل أكثر في هذا الأمر، فإنَّ من المعلوم والمقطوع به أنَّ بعضَ الأحاديث قد كُتِبَتْ في عصر النَّبيِّ ﷺ وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، ثمَّ كان عصر الصَّحابة، فظهرت بعض الصَّحائف؛ وهي المذكورة آنفا قبل صفحتين.

لكن ورغم ظهور تلك الصَّحائف في عصر الصَّحابة وفي صدر عصر التَّابعين إلا أنَّ التَّصنيف على الأبواب لم يظهر بعدُ، بل ولم يظهر حتى مجرد الجمع، لماذا؟

لأنَّ السُّنَّة في ذلك الوقت ليست بِحَاجة إلى الجمع ولا التَّصنيف لأنَّها بِبَسَاطة محفوظةٌ في صدور الصَّحابة والتَّابعين، فهم وعاؤها المحفوظ الذي لا خوف عليه من الضياع[1]، لكن لمَّا مات أغلبُ الصَّحابة بل تقريبا كلُّهم وكذا أكثرُ التَّابعين وقلَّ مع ذلك الحفظ، مع بداية طول الأسانيد وتشعُّبِها، خِيفَ على السُّنَّة من هذا الجانب أن تَتَأَثَّر أو أن يضيع شيءٌ منها، فكانت الحَاجَة وقتئذٍ ماسَّة جدًّا لجمع أحاديث النَّبيِّ ﷺ، وبالفعل فقد وفَّقَ اللهﷻ الخليفة الرَّاشد الخامس عمر بن عبد العزيز لمحاولة جمع سُنَّةِ النَّبيِّ ﷺ على سبيل الاستقصاء وإن كان ناقصا، وقد بعث لابن خالته أبي بكر بن عمرو بن حزم وللإمام الزهري وأمرهما بِكَتْبِ أحاديث النَّبيِّ ﷺ، فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن دينار قال: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ فاكتبه، فإنِّي **خِفْتُ دُروس العلم** وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النَّبيِّ ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإنَّ العلم لا يَهْلَك حتى يكونَ سرًّا "[2]، وأخرج

[1] – ينظر: الأضواء الكاشفة للمعلِّمي(ص 33-34).

[2] – صحيح البخاري(كتاب العلم، باب: كيف يقبض العلم، رقم 99).

هذا الأثر أبو نعيم الأصبهاني بلفظ: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول اللهﷺ فاجْمَعُوه"[1]، وعن ابن شهاب الزُّهري قال: "أمرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السُّنَن فكتبناها دفتراً دفتراً، فبعث إلى كلِّ أرضٍ له عليها سلطان دفتراً"[2]، وروى الدَّارمي بسنده أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول اللهﷺ فاكْتُبُوه، فإنِّي قد **خِفْتُ** دروس العلم وذهاب أهله"[3].

وهذا الذي فعله عمر بن عبد العزيز مع سُنَّةِ النَّبيِّﷺ مثل ما فعله أبو بكر الصديقرضي الله عنه بالقرآن سواء، فكان سبب جمع عمر بن عبد العزيز للحديث هو الخوف عليه من الضياع بسبب موت حُفَّاظ الحديث، فكانت السُّنَّة في تلك المرحلة في أحوج ما تكون للجمع، فظهر هذا النَّوع من التَّأليف وهو الجمع المجرد بدون تصنيف ولا تبويب ولا ترتيب.

ومع أنَّ أحاديث النَّبيِّﷺ ليست كالقرآن فإنَّه ورغم محاولة جمع الإمام الزُّهري وأبي بكر ابن حزم لأحاديث النَّبيِّﷺ إلا أنَّ ذلك يُعَدُّ مستحيلا، فمن المحال أن تكون أحاديث النَّبيِّﷺ كلُّها في كتابٍ واحد، ومع ذلك فالدِّينُ محفوظٌ والسُّنَّةُ محفوظةٌ، فالإضافة إلى الجمع الذي جمعه الإمامان في تلك الدَّفاتر بَقِيَ هناك في هذه المرحلة من الأحاديث مما لم يمسُّه الجمع، ومع ذلك بَقَيَ من يحفظ الأحاديث في صدره، وكان ذلك الحفظ متفاوتا؛ فمنهم من يحفظ العدد اليسير من الأحاديث، وهناك من يحفظ المئات وهناك من يحفظ الآلاف من الحديث.

وبعد مرحلة جمع الإمامين للحديث مع ما هو محفوظٌ في الصُّدور عند علماء

---

[1] – تاريخ أصبهان(366/1).

[2] – جامع بيان العلم وفضله(331/1 رقم 438).

[3] – سنن الدارمي(ص 189 رقم 527).

الحديث وأئمَّة الأمصار جاءت مرحلةٌ أخرى هي مرحلةُ التَّصنيف والتَّرتيب، فظهرت في طبقة تلاميذ الزُّهري من أمثال الإمام مالك ومعمر بن راشد وابن عيينة والثَّوري وابن المبارك والرَّبيع بن صَبِيح وغيرهم ما يُسَمَّى بِكُتُبِ الأبواب، فصنَّف كثيرٌ من علماء هذه المرحلة كتبًا مُصنَّفةً مُرَتَّبَةً على الأبواب، وكان هذا أوَّل ظهورٍ للتَّصنيف والتَّرتيب في تاريخ أمَّة الإسلام، وكان ذلك لحاجة السُّنَّة لهذا النَّوع من التَّأليف[1]، كالموطأ لمالك، والجامع لسفيان الثوري، والجامع لمعمر بن راشد كذلك، وكتب ابن المبارك وحمَّاد بن سلمة، ومُصَنَّف عبد الرزاق، وغيرها من المصنَّفات، كلُّها كان لها التَّرتيب نفسه والمقصد ذاته وإن اختلفت التَّسميات، وهو جمع الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة في الفقه ليتفقه من أراد من أهل الحديث.

وبُعَيدَ هذه المرحلة بقليل ظهرت كتب المسَّانيد، والتي كان مقصد أصحابها هو محاولة استقصاء الأحاديث المرفوعة فقط وعدم خلطها بالموقوف والمقطوع كما في المرحلة السَّابقة، وجمع تلك الأحاديث في موسوعات بغض النَّظر عن الصِّحة والضَّعف وبغض النَّظر على التَّبويب، وإنَّما كان حاجة السُّنَّة في تلك المرحلة جمع القدر الأكبر من الأحاديث المرفوعة في كتب مستقلة، فظهرت كتب المسانيد، يقول الحافظ ابن حجر: "...إلى أن رأى بعضُ الأئمَّة أن يُفْرِدَ حديث النَّبيِّﷺ خاصَّة، وذلك على رأس المائتين، فصنَّف عُبيد الله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنَّف مسدَّد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنَّف أسد بن موسى مسنداً، وصنَّف نُعيم بن حماد الخُزاعي نزيل مصر مسندا، ثُمَّ اقتفى الأئمَّةُ بعد ذلك أثرهم، فقلَّ إمامٌ من الحفاظِ إلا وصنّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من

[1] – ينظر: تقدمة المعرفة لابن أبي حاتم(ص 3-5)، والمدرسة الفقهية للمحدثين لعبد المجيد محمود(ص 78-97).

النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب والمسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة"[1].

انتهت مرحلة المسانيد وقد فُرغ والحمد لله من جمع أكثر الأحاديث المرفوعة، وقد تقدَّم أنَّها أعني كتب المسانيد لم يلتزم أصحابها الصِّحة بل جمعت الصَّحيح والضَّعيف والمنكر والشَّاذ، بل وحتى الموضوع، فكانت الأحاديث ليست صافية، احتاجت المرحلة التي بعدها إلى من يُغربل هذه الأحاديث ويُنَقِّيها ويُخرج لنا الصَّحيح صافيا نقيًّا، فجاء دور المُصَنِّفين في الصَّحيح، وهذا الإمام إسحاق بن راهوية وهو أحد علماء الحديث الكبار وأحد أصحاب المسانيد يُصَوِّر لنا كيف جاءت مرحلة كتب الصِّحاح، فهو أحد المصنِّفين في المسانيد وكان ذات يوم في حلقته فأشار على طلابه أن يجمع أحدهم الحديث الصَّحيح، فقال:" لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سُنَّة رسولِ اللهﷺ"[2]، وكان الإمام البخاري أحد تلاميذه في المجلس فوقع ذلك في قلبه، فعزم على تصنيف الجامع الصَّحيح، ففعل وتبعه على ذلك تلميذه مسلم، فكان بذلك سبب ظهور التَّصنيف على الصِّحاح لحاجة الأمَّة لذلك النَّوع من التَّصنيف.

وفي هذه المرحلة نفسها بدء ظهور التَّصنيف في "السنن" وقد صنَّف في هذه المرحلة الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدَّارمي كتابا سمَّاه: "المسند الجامع"، والنَّاظر في كتاب الدارمي يلحظ أمرين؛ أولهما: أنَّه مُرَتَّبٌ على الأبواب، فتسميته بالمسند يراد به الأحاديث المتَّصلة المرفوعة وليس معناه التَّصنيف على مسانيد الصَّحابة والتي تقدَّمت في المرحلة قبلها، والأمر الثَّاني: كثرة الأحاديث الموقوفة عن الصَّحابة والمقطوعة عن التَّابعين، وهذا ما يجعله يُشبه كتب المصنَّفات والموطآت، وبذلك نستطيع أن نجعل كتاب الدَّارمي امتدادا لمرحلة المصنَّفات، وبعده صُنِّفَتْ السنن

[1] – هدي السَّاري(ص 4-5).

[2] – المصدر نفسه(ص 5).

الثلاثة والجامع للترمذي، وتتابع العلماء في التصنيف على حسب حاجة السنة.

فإذا عرفت هذا علمت لماذا دُوِّنَ الحديث على رأس المائة الأولى، ولماذا تأخر تصنيف صحيح البخاري إلى ذلك الوقت، والله أعلم بالصَّواب.

المبحث الثاني: شبهات تتعلق بِنُسَخِ الجامع الصَّحيح ورواياته.

المطلب الأوَّل: شبهة عدم وجود نسخ خطية لكتاب البخاري بخط صاحبه.

تمسَّك كثيرٌ من الحداثيين بهذه الشبهة في الطعن في صحيح الإمام البخاري، ومضمون هذه الشبهة أنَّه لا يوجد نسخة صحيحة لصحيح البخاري بخط المؤلف وهذا يعني أنَّ هذا الكتاب غير صحيح النسبة للبخاري، بل هو موضوعٌ مكذوب عليه منسوب إليه، وهو لرجل مجهول، وقد تحدى هؤلاء الحداثيون أن توجد نسخة للبخاري بخط المؤلف زيادة في التلبيس على ضعاف النفوس، وكأنهم قد أتوا بالقاصمة وبالبرهان القاطع على أن صحيح البخاري لا يثبت أصلا ومن بين أكبر الأدلة بل والبراهين القاطعة أنه لا توجد نسخة بخط المؤلف، يقول رشيد أيلال: "وأوَّل حجة في مواجهتها بعد هذا كله يكون من حقنا أن نتساءل، ونسائل هؤلاء الشيوخ حول النسخة الأصلية لصحيح البخاري كما خطَّها الشيخ محمد بن إسماعيل البخاري، فإذا كان لدينا الآن هذا الكتاب الذي يطلق عليه "الجامع الصحيح للبخاري" اختار لاسمه الأصلي: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه" وهو كما أثبتنا مليء بالطوام الكبرى...فمن حقنا نحن أن نقف على مدى أصالة هذا الكتاب، لنعرف ما هي العلاقة التي تجمع بين محمد بن إسماعيل البخاري وهذا الكتاب الذي يحمل اسمه؟ من حقنا أن نسائل هؤلاء الذين يشبعون صحيح البخاري مديحا وثناءً بشكل يرفعه إلى أعلى عليين ويرفع الشيخ البخاري معه إلى أعلى من ذلك وأسنى، لذلك نحن نريد المخطوطة الأصلية لصحيح البخاري كما

خطتها يمين الشيخ البخاري، وهذا تحد رفعناه مرات عدة قبل خمس سنوات ولا زلنا نرفعه إلى الآن نتحدى هؤلاء الشيوخ المدَّاحين أن يقدموا لنا المخطوطة الأصلية التي خطها الشيخ البخاري عندما كان يؤلف كتابه الجامع الصحيح..."[1].

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: نقول من حيث العموم: لا إله إلا الله! يالله العجب! ما أجهل هؤلاء بالحقائق العلمية وبأساليب تحقيق التراث، وإلا فمن قال من العلماء أنَّه يُشترط في ثبوت الكتاب إلى مؤلفه أن توجد نسخة بخط المؤلف؟ لم يقل بهذا أحد البتة لا من العرب ولا من العجم، بل لم يقل به حتى من يزعمون أنهم يتحاكوا إلى الحقائق العلمية، لأنَّه لو اشترطنا هذا الشرط لم يصح لنا أكثر الكتب المشهورة، بل ولم يصح لنا حتى القرآن الكريم، وهذا الأمر من بين أظهر الأدلة أنَّ هؤلاء أرادوا الطعن في دين الإسلام والتلبيس على عوام المسلمين وضعاف النفوس بمثل هذه الشبهات الواهية وهاء خيوط العنكبوت، وإلا فهل "للموطأ" على سبيل المثال نسخة بخط الإمام مالك، وهل للمسند نسخة بخط أحمد، وهل لكتاب سيبويه نسخة بيد سيبويه، وهل للكتب التي ينقل منها هؤلاء الحداثيون ما يوافق هواهم وقناعاتهم نسخا خطية بيد مؤلفيها، وهل لكتب النحو واللغة كلها نسخا بخط مؤلفيها، بل وهل للمعلقات السبع وغيرها من أشعار الشعراء المشهورين كجرير والفرزدق والمتنبي وغيرهم نسخا بخط مؤلفيها، بل وهل للقرآن نسخة بيد زيد بن ثابت رضي الله عنه أو ممن كتبه في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه؟ فإذا كان الجواب بنعم فأظهروا لنا هذه النسخ، ونحن نتحدى كما تحديتم أنتم بوجود نسخة لصحيح البخاري بيد مؤلفه نحن نتحدى أن تأتونا بنسخةٍ للموطأ بيد مالك أو نسخة للمسند بيد أحمد أو نسخة للقرآن العظيم بيد زيد بن ثابت

[1] – صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 163).

أو غيره من الصحابة، وإذا كان الجواب بلا وهو المتحتم قطعا، فلماذا هذا التدليس على الناس وهذا التضليل على العوام بهذا التحدي بعدم وجود نسخة خطية لصحيح البخاري بيد البخاري للطعن فيه، وكأن البخاري قد انفرد بهذه السلبية على جميع الكتب، وكأنَّ كلَّ الكتب لها نسخا خطية بيد مؤلفيها إلا صحيح البخاري؟

الثَّاني: أنَّه قد ثبت قطعا بالأسانيد الصَّحيحة وبما نقل في الكتب المعتمدة أنَّ الإمام البخاري قد صنف كتابه "الجامع الصحيح" وغيره من كتبه وكتبه بيده وبيَّضه، وهذا يدل قطعا على وجود نسخٍ لكتابه "الجامع" بخط يده في وقته، يقول الإمام البخاري: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"[1]، ومن المعلوم أنَّ أجلَّ كتب البخاري "الجامع الصحيح" فيكون الاهتمام به أكثر من غيره، ولذلك جاء عن البخاري أنَّه حوَّل تراجم كتابه بين قبر النبيﷺ ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[2]، لشدة الاهتمام بجامعه، وقد فسر ابن حجر ذلك بتبيض كتابه، فقد نقل كلام ابن عدي وفسره، فقال: "ما رواه أبو أحمد ابن عدي عن عبد القدوس بن همَّام قال: شهدتُ عِدَّةَ مشايخ يقولون: حوَّل البخاري تراجم جامعه **يعني بيَّضها** بين قبر النَّبيِّﷺ ومنبره، وكان يصلِّي لكلِّ ترجمة ركعتين"[3].

الثالث: أنَّ تلاميذ البخاري وخصوصا الفربري قد وقف على أصلِ صحيح البخاري بخط شيخه البخاري، وانتسخ منها لنفسه من تلك النسخ التي اشتهرت فيما بعد، فقد قرر كثير من أئمة الحديث وممن لهم عناية خاصة بصحيح البخاري أنَّ الفربري كان له أصل صحيح البخاري الذي كتبه البخاري بيده، يقول أبو إسحاق

---

[1] – سير أعلام النبلاء(12/ 403).

[2] – أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه لابن عدي(ص 51)، وهدي الساري لابن حجر(ص 16 وص 683).

[3] – هدي الساري(ص 16).

المستملي: "انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري"[1]، ويقول ابن رُشيد الفهري: "كان عنده-يعني الفربري- أصل البخاري، ومنه نقل أصحاب الفربري، فكان ذلك حجة له عاضدة، وبصدقه شاهدة"[2]، ويقول ابن حجر: "وحاصله أنَّ نسخة الأصل من البخاريّ كانت عند الفربري، وكانت فيها إلحاقات وجزازات، فوضع بعض من نسخ الكتاب، وضم بعضه على بعض تلك إلَّا لحاجة أن في المكان الذي يظن أنّه صواب، فمن ثمّ نشأ اختلاف بين الشيوخ الثّلاثة الذين سمع منهم أبو ذر وحدثوه بالكتاب مقترنين عن الفربري"[3].

وهذا كله يعني أنَّ نسخة الفربري هي نسخة أصلية منسوخة من أصل شيخه، فقل كتاب من الكتب سواء في الحديث أو التفسير أو الفقه أو اللغة توفر فيه ما توفر لهذا الكتاب.

الرَّابع: أن طرق إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفة لا تقتصر على وجود نسخة خطية بخط المؤلف، فقد تقدم التنبيه أن أكثر الكتب لا تتوفر على هذا الشرط وإلا لذهب كل تراث الأمة ولحكمنا على جل الكتب بأنها مختلقة منسوبة لأصحابها لا تصح عنهم، لكن طرق إثبات نسبة الكتب إلى مؤلفيها كثيرة وهي تدرس ضمن مقاييس تحقيق المخطوطات.

فمن أهما الرواية بالأسانيد الصَّحيحة، فقد اشتهر عند المحدثين خاصة -ولم تهتم طائفة بذلك كما اهتمت به هذه الطائفة-أن كتب الحديث كانت تروى بالأسانيد ويعطون الإجازات في ذلك، فما من كتاب من كتب الحديث وخصوصا المشهورة منها

[1] – التعديل والتجريح للباجي(310/1)، وهدي الساري لابن حجر(ص 10).
[2] – إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح(ص 18) نقلا عن إعلاء البخاري(ص 61).
[3] – انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري(368/2).

إلا وتوارثها العلماء بالأسانيد منهم إلى مؤلفيها، ولذلك صنفت كتب السماعات كختم البخاري وختم المسند وغيرها، وهذا وحده يكفي في إثبات نسبة البخاري لمؤلفه، إذ ليس هناك كتابا فيما نعلم بعد كتاب اللهﷻ اهتم العلماء والناس بأسانيده ورواياته كصحيح البخاري[1].

ومن طرق إثبات نسبة الكتب إلى مؤلفيها كذلك وجود نسخ لتلاميذ أو تلاميذ المؤلف مقابلة على الأصل، وكل طرق إثبات نسبة الكتب إلى مؤلفيها متوفرة تقريبا في صحيح الإمام البخاري.

الخامس: أنَّ أحاديث صحيح البخاري مشهورةٌ ومعروفة ومتداولة عرفها العلماء، ولم ينفرد بها البخاري بل شاركه فيها أكثر المصنفين كمسلم وأحمد وأبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم، بل إنَّ جميع متون أحاديث البخاري موجودة في مسند أحمد إلا حديثا واحدا فقط[2]، وهذا يدلُّ على أنَّ البخاري لم ينفرد بتلك الأحاديث، فلماذا إذًا البخاري؟!

السَّادس: أنَّ كلَّ علماء الإسلام من لدن البخاري إلى اليوم مُتَّفِقُون على نسبة الكتاب إليه، بل إنَّ ذلك من باب المتواتر الذي يفيد العلم الضروري، فمع كثرة الكتب المصنفة على صحيح البخاري ما بين شارح ومنتقد لأحاديثه ومدافع عليها ومجرد لأطرافها ومترجم لرواتها لم يتعرض أحدٌ من هؤلاء للطعن في نسبة تلك الأحاديث للبخاري، بل هم مجمعون على نسبتها إليه، وهذا وحده يكفي دليل على صحة نسبة تلك الأحاديث المجموعة لمؤلفها الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

قال النَّووي رحمه الله: "اعلم أنَّ صحيحَ البخاري-رحمه الله تعالى-متواترٌ عنه،

[1] – ينظر: هدي الساري لابن حجر(ص 686).

[2] – هو حديث عائشة المعروف بحديث أم زرع، وقد أخرجه مع البخاري مسلم وغيره.

واشتهر عنه من رواية الفربري"[1].

المطلب الثاني: شبهة تعدد روايات البخاري ووجود الاختلافات بينها.

وهذه الشبهة قد دندن حولها كذلك كثير من الحداثيين، وهي تابعة لما قبلها ولها تعلق بها، ومضمون هذه الشبهة أن تعدد روايات البخاري ووجود الاختلاف بينها دليل على عدم وجود نسخة لهذا الكتاب أصيلة وهذا يكفي في إثبات أنَّ كتاب البخاري منسوب إليه، يقول رشيد أيلال: "من الضربات القاصمة الموجهة لكتاب صحيح البخاري اختلاف النسخ...إن اختلاف نسخ أو روايات صحيح البخاري لمن الأمور التي لا تقبل الجدل ولا يمكن أن ينكرها أي باحث، واختلاف هاته الروايات اختلافا كبيرا بشكل لا يمكن تجاهله وإن حاول ابن حجر وغيره التقليل من شأن هاته المسألة، لكن اختلاف النسخ له دلالة قوية على أن صحيح البخاري الذي بين أيدينا لا يمكن الجزم بنسبته للشيخ محمَّد بن إسماعيل البخاري، بل الاختلاف في هاته النسخ لمن الشواهد القوية التي تبرهن لنا عن براءة البخاري من هذا الكتاب"[2].

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّ هذا ليس خاصًّا بصحيح البخاري، فكما سبق في الوجه الأوَّل من الجواب على شبهة عدم وجود نسخة أصلية لصحيح البخاري بخط يده وقلنا إنَّ هذا ليس خاصًّا بالبخاري، نقول كذلك في الجواب على هذه الشبهة إنَّ تعدد الرِّوايات والاختلاف بينها ليس خاصا بصحيح البخاري بل هو موجود في جميع كتب الحديث تقريبا وخصوصا المشهورة منها على تفاوت بينها في ذلك، فهناك ما هو أكثر تَعَدُّدًا

[1] – التلخيص شرح الجامع الصَّحيح(ص 190) نقلا عن إعلاء البخاري(ص 65).

[2] – صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 269)، وينظر كذلك: أضواء على السنة المحمدية لأبي رية(ص 307).

واختلافا من صحيح البخاري، وهناك ما هو أقل منه، فمثلا كتاب "الموطأ" للإمام مالك له أكثر من ثلاثين رواية بينها من الاختلاف ما هو معلوم لدى المتخصصين في علوم الشريعة، ولسنن أبي داود روايات متعددة بينها اختلافات كثيرة، وكذلك الحال بالنسبة للجامع للترمذي، وسنن النسائي وابن ماجة وغيرها من كتب الحديث، فلماذا البخاري فقط؟!

الثَّاني: وهو تابعٌ للأوَّل، أنَّ هذا أمرا طبيعيا جدا بالنسبة لكتب الحديث، ولا يقدح ذلك في هذه الكتب ولا في نسبتها، فمن المعلوم أنَّ المصنِّفين من علماء الحديث كان للواحد منهم العدد الكثير من الطلاب، وكان مجلس التحديث يعجُّ بهم، وما من أحدٍ إلا ويحرص على سماع وكتابة مؤلف شيخه، ثمَّ يكون بعد ذلك العرض والمقابلة على أصل الشيخ لتكون بعد ذلك نسخة ذلك الكتاب، فمن الطبيعي أن يكون هناك تعددا للنسخ، ولما كان ذلك عمل البشر فمن الطبيعي كذلك وجود الاختلاف بينهم، وقد بلغ من شهرة صحيح البخاري في ذلك الوقت وفي حياة مؤلفه ما رحل إليه الطلبة من الأمصار لسماع صحيحه ومقابلته عليه، حتى بلغ من سمع صحيحه منه تسعون ألفا[1].

الثَّالث: أنَّ مع وجود تلك الرِّوايات والاختلاف بينها فإنَّ ذلك لا يؤثر أبدا على صحة نسبتها كما تقدَّم في الوجهين السَّابقين، وأنَّ تلك الاختلافات لا تخرج عن كونها تصرفات يسيرة أو زيادات قليلة كالتقديم والتأخير في بعض الأبواب أو اختلاف يسير في بعض الأسانيد والمتون أو بعض الاختلافات اليسرة في صيغ التحمل والأداء أو زيادة بعض الأحاديث في بعض الروايات، وقد أجاب على ذلك كله العلماء وشراح البخاري وقرروا أن ذلك لا يقدح في صحيح البخاري وأن أكثر ذلك ثابتٌ

[1] – تاريخ بغداد(322/2).

في أصل الجامع الصحيح، وما فيه من بعض الأوهام فقد سخر الله لها من النقاد والعلماء ما بيَّنوها، كل ذلك حفظا للدين وسنة سيد المرسلين[1]، بل إنَّ في ذلك من الفوائد لحفظ حديث النَّبيِّ ﷺ لفظا ومعنًا ما يعلمه كلُّ من غاص في تلك الاختلافات، كالوقوف على تصريح المدلس بالسماع وبيان المهمل من الأسماء ووصل المنقطع وغيرها من الأمور التي الأمور التي تحل بها إشكالات كثيرة في صحة الحديث وفهم معناه، ولذلك فاق وتميَّز شرح ابن حجر لصحيح البخاري على غيره من الشروح لاهتمامه بهذا الجانب، يقول السَّخاوي: "واعلم أنَّ العناية باختلاف الرِّوايات مع الطرق من المهمات، وهو أحد الأسباب المقتضية لامتياز شرح البخاري لشيخنا على سائر الشروح"[2].

المبحث الثالث: شبهات تتعلق بصحة أحاديث كتاب البخاري.

المطلب الأوَّل: شبهة عدم صحة وقوع الإجماع المزعوم على صحة أحاديث البخاري.

وهذه الشبهة من أقوى الشبه-زعموا-في الطعن في "الجامع الصحيح"، وهو أنَّ الإجماع المزعوم على صحة أحاديث البخاري وأنَّه ما فيه صحيح لا يصح، ويكفي في خرمه وعدم صحته أنَّ كثيرا من النُّقَّاد قد طعن في أحاديث في صحيح البخاري وضعفها، يقول رشيد أيلال: "والحقيقة التي لا تقبل الجدل كما سنبينها بعد قليل هي أن رواية الإجماع حول صحيح البخاري ليست إلا كذبة من الكذب الكثير الذي تعج به كتب التراث، وليس إلا خرافة من الخرافات المؤسسة لهاته الأسطورة التي وجب

[1] - ينظر: هدي الساري(ص 506-508)، وإعلاء البخاري(ص 65-71).
[2] - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث(106/3).

أن ننسفها نسفا"[1].

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أنَّ أئمَّة الحديث والحمد لله صرَّحوا أنَّ الاجماع واقعٌ على أحاديث الصَّحيحين وأنَّ الأمَّةَ تلقت ما فيهما من الحديث بالقبول إلا أحرفا يسيرة مما انتقدها النُّقَّاد في عصرهما ومن بعدهما بقليل، فهم صرَّحوا باستثناء تلك الأحاديث ويبقى غير المستثنى مجمعٌ عليه، وهذا من كمال علمهم وعظيم نصحهم، يقول الجويني: "لو حلف إنسانٌ بطلاق امرأته أنَّ ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النَّبيِّ ﷺ لما ألزمتُه الطلاق، ولا حنَّثتُه، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما"[2]، ويقول النووي: "وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما"[3]، ويقول ابن الصلاح: "إذا عرفت هَذَا فَمَا أَخذ عَلَيْهِمَا من ذَلِك وقدح فِيهِ مُعْتَمد من الْحفاظ فَهُوَ مُسْتَثْنى مِمَّا ذَكرْنَاهُ لعدم الْإِجْمَاع على تلقيه بِالْقبُولِ وَمَا ذَلِك إِلَّا فِي مَوَاضِع قَليلَة سننبه على مَا وَقع مِنْهَا فِي هَذَا الْكتاب إِن شَاءَ الله الْعَظِيم وَهُوَ أعلم"[4]، نقل ابن حجر كلام ابن الصلاح هذا ثم قال: "وهو احتراز حسن"[5]، ويقول ابن حجر في موضع آخر: "والخبر المحتف بالقرائن أنواع؛ منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها؛ جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر، **إلا أن هذا**

[1] – صحيح البخاري نهاية أسطورة(ص 130).
[2] – صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح(ص86).
[3] – تهذيب الأسماء واللغات(74/1).
[4] – صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح(ص87).
[5] – هدي الساري(ص 505).

يختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما لم يقع التخالف بين مدلوليه مما وقع في الكتابين، حيث لا ترجيح؛ لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، **وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته**"[1].

فالإجماع إنَّما وقع على الأحاديث التي لم تُنْتَقَد، أمَّا الأحاديث غير المنتقدة فهي التي عَنَوْها بالإجماع، وهذا من عدلهم وإنصافهم رحمهم الله، فلم لم يبالغوا بنقل الإجماع على صحة كلِّ ما في الصحيحين، بل ذكروا الإجماع على ما لم ينتقده عليهما النُّقَّاد، وبيان ذلك أنَّ أحاديث البخاري ومسلم كانت قد اشتهرت وعُرضت على كبار النُّقَّاد في ذلك العصر كأحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم، فأقروهما على ذلك إلا أحاديث يسيرة انتقدوهما عليهما، ثمَّ جاء من تعقبهم ممن هم من أقرانهم أو من جاء بعدهم كالدارقطني في أحاديث، فتتبعوا أحاديث الكتابين حديثا حديثا وانتقدوا ما انتقدوا، وهذا يعني أن ما لم ينتقدوه فهو صحيح عند الجميع، فيجتمع من ذلك أن ما لم ينتقده النقاد في عصرها ولا من جاء بعدهما من الحفاظ هو مُسَلَّمٌ لهما فيه بالصحة، فيكون إجماع من الجميع على صحة تلك الأحاديث، وهذا هو الذي نقله من نقله كإجماع على صحته، والله أعلم.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: "وكذلك التَّصحيح، لم يُقَلِّد أئمَّةُ الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صحَّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما وكذلك بعدهما، قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة، نحو عشرين حديثا، غالبها في مسلم، انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ، وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم،

[1] – نزهة النظر(ص 60-61 ت الرحيلي).

وقد انتصر طائفة لهما فيها، وطائفة قررت قول المنتقدة"[1].

الثَّاني: أنَّ أكثر انتقادات الأئمَّة لهما إنَّما كان في الأسانيد لا في المتون، فالكثرة الكاثرة من المتون لم تنتقد أصلا، وإنَّما الذي انتقد بعض اختيارات البخاري ومسلم من الأسانيد، فقد تكون تلك الأسانيد منتقدة فعلا لكن توجد هناك أسانيد أخرى تصح بها متون الأحاديث، والحق في أكثرها مع البخاري، يقول ابن الصلاح: "وَهَذَا الِاسْتِدْرَاك من الدَّارَقُطْنِيّ مَعَ أَكثر استدراكاته على الشَّيْخَيْنِ قدح فِي أسانيدهما غير مخرجٍ لمتون الحَدِيث من حيّز الصِّحَّة"[2]، ويقول ابن حجر: "على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك-أي نقد المتون-من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد"[3].

الثَّالث: وهو تابعٌ للذي قبله: أنَّ المتون المنتقدة فيهما مما تفردا به وخصوصا في البخاري قليلة جدا لا تكاد تكون، وهذا يكفي في علو منزلة هذين الكتابين، يقول ابن الصلاح: "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمَّة كلَّ واحدٍ من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم"[4]، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنَّه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظا فيه انتقاد، إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد، إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد، وفي الجملة من نقد سبعة آلاف درهم، فلم يرج عليه

[1] – منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية(7/215-216).
[2] – صيانة صحيح مسلم(ص 177).
[3] – هدي الساري(ص 507-508).
[4] – معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح(ص 22).

فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمامٌ في صنعته"[1].

المطلب الثاني: شبهة وجود أحاديث في الجامع الصحيح تخالف ظاهر القرآن كبعض أحاديث الغيبيات، والسنة الصحيحة الصريحة، والعقل والعلم الحديث، وقد يكون بعضها من الإسرائيليات وروايات أهل الكتاب، وحكموا عليها بالوضع بسبب ذلك،

فهذه الشبهة هي أكثر شبه العلمانيين والحداثيين دورانا وانتشارا، وأكثرها تأثيرا في عقول الناس وخصوصا الطبقة المثقفة منهم، فأكثر من تكلَّم وطعن في "الجامع الصَّحيح" إنما تعلق بهذه الشبهة وخصوصا المعاصرين منهم[2]، فهي عمدتهم الكبرى وركيزتهم الأساس في الطعن في "صحيح البخاري"، وما منهم أحد إلا وشنَّ الغارة على الجامع الصَّحيح بسببها، فهذا محمَّد شحرور يصرح أن كل أحاديث الغيبيات التي تتناقض مع القرآن-طبعا في زعمه وعقله وأمثاله- يجب أن يحكم عليها بالضعف والوضع، فيقول: "وعلينا أيضا اعتبار كل أحاديث الغيبيات التي لا تنطبق مع القرآن، مثل عذاب القبر والروح على أنها سر الحياة، على أنه أحاديث ضعيفة أو موضوعة وعدم الأخذ بها"[3]، وهذا العشماوي يقول: "ومن الأحاديث الثابتة في صحيح البخاري-المعتبر أنه أصح كتب الحديث- وتتنافى مع العقل وتتجافى مع المنطق أحاديث كثيرة نذكر منها..."[4]، ثم ذكر جملة من الأحاديث التي زعم أنه تنافي العقل

[1] – منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية(216/7).

[2] – ينظر: والاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية لغازي الشمَّري(ص 491-495).

[3] – الكتاب والقرآن(ص 572)، نقلا عن كتب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية لغازي الشمَّري(ص 475).

[4] – حقيقة الحجاب وحجية الحديث(ص 106) نقلا عن كتب: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية لغازي الشمَّري(ص 491).

منها حديث وقوع الذباب، ثم علق عليه بقوله: "وهو حديث واضح المخالفة للعقل والمجانبة للذوق"[1].

ومن هذا كذلك ما أثاره بعضُ الحداثيين من وجود بعض الإسرائيليات وروايات مسلمة أهل الكتاب وهذا كأنموذج لتأثر كتاب البخاري بعلوم أهل الكتاب وأنه أدخل فيه ما ليس من علوم المسلمين أصلا لغفلته وسذاجته، متعلقين بهذه الشبهة في إسقاط الجامع الصحيح.

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: أمَّا فيما يخصُّ ادِّعاء مخالفة أحاديث في البخاري لظاهر القرآن كبعض أحاديث الغيبيات، فالجواب عليه في نقاط:

الأولى: أنَّ القرآن أوجب الرجوع إلى السنة والتحاكم إليها وطاعة الرسول ولاقتداء به والتحذير من مخالفته، يقول تعالى: {وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[الحشر: 7]، ويقول سبحانه:{ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً}[النساء: 59]، ويقول سبحانه{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[آل عمران: 31]، ويقول مبينا وجوب التسليم للرسولﷺ كشرط للإيمان: {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيم}[النساء: 65]، ويقول محذرا من مخالفته: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ

[1] – المصدر نفسه نقلا عن المرجع نفسه.

أَلِيمٌ}[النور: 63].

وهذا كله فيه الدلالة الواضحة على تأكيد القرآن على منزلة السنة ووجوب الاهتداء بها، يقول ابن القيم رحمه الله مفسرا آية النساء الأولى: "فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلامًا بأن طاعة الرسول تجب استقلالًا من غير عَرْضِ ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجَبَتْ طاعتُه مطلقًا، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثلَه معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالًا، بل حذف الفعلَ، وجعل طاعَتَهم في ضمن طاعة الرسول؛ إيذانًا بأنهم إنما يُطَاعون تَبَعًا لطاعة الرسول، فَمَنْ أَمَرَ منهم بطاعة الرسول وجبت طاعته، ومَنْ أمَر بخلاف ما جاء به الرسولُ فلا سَمْع له ولا طاعة"[1].

الثانية: أنَّه لا تعارض حقيقي بين القرآن والسنة الصحيحة ومنها أحاديث البخاري، لأن كلا من القرآن والسنة وحي من عند اللهﷻ.

الثالثة: أنَّ السنَّة جاءت لبيان ما في القرآن، فالسنة شارحة للقرآن موضحة له، فمن المعلوم أن من شأن القرآن أن يكون مجملا ومطلقا وعاما، فتأتي السنة في كثير من المواضع، فتبين المجمل وتقيد المطلق وتخصص العام، وقد قسم الإمام الشافعي السنة مع القرآن إلى ثلاثة أقسام، يقول رحمه الله: "وسُنَنُ رسول الله مع كتاب الله وجهان: أحَدُهما: نص كتاب، فَاتَّبَعَه رسول الله كما أنزل الله، والآخر: جملة، بَيَّنَ رسول الله فيه عن الله معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرَضَها عامًّا أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد، وكلاهما اتبع فيه كتاب الله، قال: فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أنَّ سُنن النَّبيِّﷺ من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا منها على وجهين، والوجهان يجْتَمِعان ويتفرَّعان: أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبَيَّنَ رسول الله مثلَ ما نصَّ الكتاب،

[1] – إعلام الموقعين عن رب العالمين(2/89).

والآخر: مما أنزل الله فيه جملةَ كتاب، فبيَّن عن الله معنى ما أراد؛ وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما، والوجه الثالث: ما سنَّ رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب"[1].

ومعنى كلام الشافعي أنَّ السنة إما أن تكون موافقة وناطقة بما نطق به الكتاب، أو تكون مبينة لما في أجمل في كتاب الله، والثالث ما استقلت فيه السنة عن الكتاب، وهذه الأوجه كلها اتفق العلماء على مشروعيتها إلا أنهم اختلفوا في الوجه الثالث هل أصله في كتاب الله أو استقلت السنة به وليس له أصل في كتاب الله[2].

وهذا الكلام حقٌّ، وإلا فأين تجد أنَّ عدد ركعات الصلوات أربع أو ثلاث أو اثنان، وعدد أشواط الطواف والسعي سبع، وأين تجد كيفية الصلاة والحج والعمرة والصيام وأنصبة الزكاة وغيرها التي لا يوجد شيء منها في القرآن، ولذلك جاء عن ابن مسعودﷺ، قال: «لعن الله-وفي رواية: "لعن رسول اللهﷺ-الواشمات، والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله» فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: بلغني أنك لعنت كيت وكيت؟ فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول اللهﷺ، وهو في كتاب الله؟ فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأتيه، لقد وجدتيه، أما قرأت {ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب} [الحشر: 7]؟ فقالت: بلى، قال: فإنه قد نهى عنه"[3]، وعن الحسن البصري أنَّ عمران بن الحصينﷺ كان جالساً ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: أدن فدنا، فقال: "أرأيت لو وُكِلتَ أنت وأصحابك إلى القرآن

[1] – الرسالة(ص 90).
[2] – وينظر بقية كلام الشافعي: الرسالة(ص 90-104).
[3] – سنن الدارمي(رقم: 2689)، وسنن ابن ماجه(رقم: 1989).

أكنت تَجِدُ فيه صلاة الظهر أربعاً، وصلاة العصر أربعاً والمغرب ثلاثاً تقرأ في اثنتين، أرأيت لو وُكِلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تَجد الطواف سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال: أي قوم خذوا عنَّا، فإنَّكم والله إن لا تفعلوا لتضُلُّن"[1].

الثَّاني: أما فيما يخص ادِّعاء مخالفة أحاديث في البخاري كبعض الأحاديث الأخرى، فالجواب عليه في نقاط:

الأولى: أنَّه لا يوجد تعارضٌ حقيقيٌّ بين حديثين صحيحين ثابتين ومنها أحاديث البخاري مع بعضها أو مع غيرها من الأحاديث الصحيحة، لأنه كما تقدم السنة وحي من عند الله وليس في وحي الله تعارض، ولذلك يقول إمام الأئمة ابن خزيمة عليه رحمة الله: «لا أعرِفُ أنَّه رُوي عن النَّبيِّﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»[2]، ويقول القاضي أبو بكر الباقلاني: "الأخبار على ضربين: ضربٌ منها يعلم أنَّ رسول اللهﷺ تكلم به، إما بضرورة أو دليل، ومنها ما لا يعلم كونه متكلما به، فكلُّ خبرين عُلِمَ أنَّ النَّبيَّﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه، وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمرا ونهيا وإباحة وحظرا، أو يوجب كون أحدهما صدقا والآخر كذبا إن كانا خبرين، والنَّبيُّﷺ مُنَزَّهٌ عن ذلك أجمع، ومعصوم منه، باتِّفاق الأمَّة وكلِّ مُثْبِتٍ للنُّبُوَّة"[3]، وقال تاج الدين السبكي: "اعلم أن تعارض الأخبار إنما يقع بالنسبة إلى ظن المجتهد أو بما يحصل من خلل

[1] – رواه الخطيب البغدادي في الكفاية(ص 115)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله(2/1192).
[2] – الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(ص 432).
[3] – الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي(ص 433).

بسبب الرواة، وأمَّا التَّعارض في نفس الأمر بين حديثين صح صدورهما عن النبيﷺ فهو أمر معاذ الله أن يقع ولأجل ذلك قال الإمام أبوبكر بن خزيمة رضي الله عنه..."[1]، ثم نقل كلام ابن خزيمة السابق، وقال ابن القيم: "لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإمَّا أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامهﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامهﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة، وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخا للآخر، فهذا لا يوجد أصلا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مرادهﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع، وبالله التوفيق"[2].

الثانية: أن قد يوجد تعارض ظاهري بين حديثين صحيحين، ويكون ذلك من باب العام والخاص أو المطلق والمقيد أو الناسخ والمنسوخ أو المجمل والمبين، وليس هذا من باب التعارض الحقيقي بحال، ولذلك وضع العلماء قواعد في مسألة التعارض الظاهري، وهي النقطة الثالثة.

الثالثة: أنَّ علماء الشريعة قد وضعوا قواعد للتعامل مع الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وهذا بحمد الله من الاهتمام الشديد بحفظ السنة والدين ومن تسخير اللهﷻ لهؤلاء العلماء لدفع توهم التعارض بين الأخبار، وهذا يبين ويوضح بجلاء أنَّ

[1] – الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي(3/218-219).
[2] – زاد المعاد في هدي خير العباد(4/137-138).

الأئمَّة مع اعترافهم بوجود الأحاديث التي ظاهرها التعارض لم يطعنوا في تلك الأحاديث إذا صحت لأنَّ كلَّها ثابتة عن النَّبيِّ ﷺ، لكن وضعوا الأصول وقعَّدوا القواعد للتعامل مع هذا الأمر لا كما فعله الحداثيون أبعد الناس عن أصول العلم في المسارعة في رد الأحاديث بالهوى، وهذه القواعد كالآتي[1]:

- إذا ثبت النسخ بأحد طرق معرفة النسخ وهي النص وقول الصحابي والإجماع والتاريخ اليقيني وجب في هذه الحالة قولا واحدا الأخذ بالناسخ وترك المنسوخ.
- إذا لم يثبت النسخ ولم يعرف أن في المسألة ناسخ ومنسوخ طلب الجمع بين الدليلين، لأن كلا منهما من كلام النبي ﷺ، فليس أحدهما أولى بالأخذ من الآخر، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وطرق الجمع بين الأدلة كثيرة.
- إذا لم يمكن الجمع بين الدليلين عُدِلَ إلى التَّرجيح، مع قلة هذا المسلك، لقلة الأحاديث التي ظاهرها التعارض ولم يثبت النسخ فيها أو لم يمكن فيها الجمع بينها.

على أنَّ التَّعارض الظاهري بين الأدلة يكون غالبا في نظر المجتهدين وليس في أصل الأدلة، يقول الإمام الشاطبي في باب التَّعارض والترجيح: "بعد أن نقدِّم مقدمة لا بد من ذكرها، وهي أن كلَّ من تحقَّق بأصول الشَّريعة؛ فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل؛ فلا يكاد يقف في متشابه؛ لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة، فالمتحقق بها متحقق بما في نفس الأمر؛ فيلزم أن لا يكون عنده تعارض، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف؛ لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التعارض بين الأدلة

[1] - ينظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي(1/6-9)، وقد وقع الخلاف بين الجمهور والحنفية في ترتيب هذه المسالك، وينظر: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث لعبد المجيد السوسوة(ص 113-122)، وهذه الإحالة منقولة من كتاب: إعلاء البخاري(ص 199 حاشية).

عندهم"[1].

الثَّالث: أما فيما يخص مخالفة أحاديث في البخاري للعقل والعلم الحديث، فالجواب عليه في نقاط:

الأولى: أنَّ مقياس العقل وحده لا يكفي في الحكم على الأحاديث، لأنَّ عقول النَّاس تختلف فيما بينها، فأيُّ عقلٍ يُعتمد في ذلك؟ هل عقل فلان أو عقل فلان؟ فإذا حاكمنا الحديث لعقل فلان، فيأتي فلان ويحكم عليه بعقله بما يخالف حكم العقل الأوَّل، فبطل بذلك هذا المقياس من أساسه، خصوصا وأنَّ هؤلاء لا علم عندهم بمعايير نقد الحديث سندا ومتنا، وعليه فإذا وجد شيء من الأحاديث مما يتوهم فيه مخالفة العقل، فإن المرجع في الحكم على ذلك هم أئمة النقد لأنهم الأعلم بوقوع ذلك التعارض إن وجد، لأنهم أعرف الخلق بأحاديث النبيﷺ، وأخباره وسيرته وما ينبغي أن يكون من كلامه وما لا ينبغي لممارستهم الشديدة لذلك، ولذلك فلم يخل هذا الأمر علماء النقد وردوا كثيرا من الأحاديث بمجرد النظر في متونها[2].

الثانية: أنَّ الحديث إذا صح يستحيل أن يعارض العقل، لأن الإسلام دين الفطرة وصحيح المعقول لا يناقض صريح المنقول، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدير الأمر، وليس في صريح المعقول ما يناقض صحيح المنقول، وهو المطلوب"[3]، ويقول أيضا: "وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموفق للشرع، وهذا تأملته في

[1] – الموافقات(5/341).

[2] – ينظر: كتاب: المنار المنيف لابن القيم.

[3] – درء تعارض العقل والنقل(2/149)، وينظر: كذلك(2/346 و5/379).

مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط"[1].

الثَّالثة: أنَّ الحديث كذلك إذا صح من المحال أن يُعارض العلم الحديث، بل إنَّ العلم الحديث قد أثبت صحة كثيرا من الأحاديث التي ادعى هؤلاء مناقضتها للعقل، فهذا حديث الذباب الذي دندن حوله كثيرٌ منهم قد أثبت العلم الحديث أنَّه صحيحٌ، وذلك في دراسةٍ لعلماء من دول غربية أثبتت الدراسة أن الذباب يحمل في أحد جناحيه جراثيم مُضره، وفي الجناح الآخر بكتيريا تقضي على تلك الجراثيم[2].

المبحث الرابع: شبهات تتعلق بوثاقة رجال الصحيح، شبهة إخراج البخاري لرواة متكلم فيهم.

وهذه الشبهة قديمة، أثارها بعضُ أهل البدع قديما، ثمَّ أحياها المستشرقون حديثا وتلقَّفها الحداثيون وجعلوها من ركائز حربهم على الصَّحيحين، والمقصود بهذه الشبهة أنَّ الإمام البخاري أخرج لرواة ضعفاء من جهة العدالة كبعض من رمي ببدعة، ورواة ضعفاء من جهة الضبط كسيئي الحفظ، كما أخرج رواية بعض المختلطين بعد الاختلاط وعن بعض المدلسين، وهذا يقتضي الطعن في أحاديث أولئك الرواة الضعفاء، ولا ينفع إخراج البخاري لحديث أولئك في "صحيحة" أو وقوع الإجماع على صحة أحاديثه، بل ذهب بعضهم إلى وجوب محاكمة البخاري ومسلم إلى قواعد الجرح والتعديل للحكم على أحاديث الصحيحين مثلهم مثل غيرهم من كتب السنة، بمعنى أنَّ كتاب البخاريّ ومسلم لا خصيصة ولا ميزة لهما

[1] – درء تعارض العقل والنقل(1/147).

[2] – ينظر: الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية لغازي الشمَّري(ص 476 فما بعدها)

عن بقية الكتب في وجوب النظر في رواة الأحاديث من حيث العدالة والضبط[1].

والجواب على هذه الشبهة من وجوه:

الأوَّل: هل يجهل الإمام البخاري أنَّ هؤلاء الرُّواة متكلم فيهم وهو إمام الصنعة؟ كلا وألف كلا فالبخاري من أئمَّة الحديث ومن النقاد الكبار ومن المقدمين في هذا الشأن، يقول إمام الأئمَّة محمد بن إسحاق بن خزيمة: "ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري"[2]، وفي رواية: "ما رأيت تحت أديم السماء أحفظ لحديث رسول اللهﷺ ولا أعرف به من محمد بن إسماعيل البخاري"[3]، قال محمد بن طاهر المقدسي معلقا على كلمة ابن خزيمة: "وحسبك بإمام الأئمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لقيه الأئمة والمشايخ شرقًا وغربًا، ولا عجب فيه، فإن المشايخ قاطبة أجمعوا على قدمه، وقَدَّمُوُه على أنفسهم في عنفوان شبابه، وابن خزيمة إنما رآه عند كبره وتفرده في هذا الشأن"[4]، وقال الحازمي: "أما البخاري فكان وحيد دهره وقريع عصره إتقانا وانتقادا وبحثا وسبرا، وبعد إحاطة العلم بمكانته من هذا الشأن لا سبيل إلى الاعتراض عليه في هذا الباب"[5].

فالإمام البخاري على علم بدرجة الرواة الذين أخرج لهم في الصحيح كيف لا وهو من أئمة النقد، لكن الشأن كله في طريقة إخراج البخاري لأحاديث هؤلاء، الذي لا يمكن لهؤلاء الحداثيين أن يفهموا ذلك لجهلهم التام بمناهج الأئمة في النقد، يقول البخاري عن نفسه: "لم تكن كتابتي للحديث كما يكتب هؤلاء. كنت إذا كتبت عن

[1] – ينظر: إعلاء البخاري(ص 153–183).
[2] – تهذيب الأسماء واللغات للنووي(70/1)، وتاريخ دمشق(65/52).
[3] – تاريخ دمشق(65/52).
[4] – تهذيب الأسماء واللغات للنووي(70/1).
[5] – شروط الأئمة الخمسة ضمن ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث(ص 183).

رجل سألته عن اسمه وكنيته ونسبة وعلة الحديث إن كان فهما، فإن لم يكن فهما سألته أن يخرج إليَّ أصله ونسخته، فأما الآخرون فإنهم لا يبالون ما يكتبون وكيف يكتبون"[1]، ويقول البخاري كذلك: "فلمَّا طَعَنْتُ في ثماني عشرة وصنَّفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين ثمَّ صنفتُ "التاريخ" في المدينة عند قبر النَّبيِّﷺ، وكنت أكتبه في الليالي المقمرة، قال: وقلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قِصَّة إلا أني كرهت أن يطول الكتاب"[2].

الثاني: أنَّ الرَّاوي المتكلم فيه قد يكون كذلك عند غير البخاري، أمَّا عند البخاري فهو محتج به، وهذا من باب اختلاف النقاد في الحكم على الرواة، فإنَّ من المعلوم أن الحكم على الرواة من باب الاجتهاد، فقد يؤدي اجتهاد البخاري إلى توثيق راو وغيره يضعفه أو العكس، ومن اطلع على عرف المحدثين جزم بذلك، وعليه فلا انتقاد على البخاري في مثل هؤلاء[3].

الثَّالث: وهو أهمُّ هاته الوجوه، أن ما ثبت أنه متكلم فيه –وهو لا شك أنه موجود في صحيح البخاري، فإنَّه تقدَّم في الوجه الأوَّل أن هؤلاء لم يفهموا طريقة نقد وإخراج البخاري لحديث هؤلاء لجهلهم بطريقة الأئمة الحديث في النقد، فإن الإمامين البخاري ومسلما أقاما كتابيهما على مبدأ الانتقاء، ومبدأ الانتقاء في حقيقة الأمر لا يختصُّ بالبخاري ومسلم، بل إنَّ جميع النُّقَّاد على ذلك في باب الحكم على الحديث والتَّعامل مع الرِّوايات تصحيحا وتعليلا، إلا أنَّ ذلك ظهر جليًّا في عمل البخاري ومسلم لكونهما اشترطا في كتابيهما الصِّحة، ولشهرة كتابيهما وكلام العلماء على منهجهما.

---

[1] – تاريخ الإسلام(140/6)، وسير أعلام النبلاء(406/12).

[2] – هدي الساري(ص 670).

[3] – ينظر: هدي الساري(ص 548–550).

ومسألة الانتقاء معناها التَّعامل مع أحاديث الرَّاوي بمعطيات كثيرة وأحوال مختلفة، على حسب حال الرَّاوي، واعتبار كيفية روايته، وأحوالها والقرائن المحتفَّة بها، والملابسات التي جاءت بها، وذلك بالنَّظر إلى درجة الرَّاوي، واعتبار حفظه في شيوخه، وكيفية تحديثه بالحديث، ومقارنة ذلك بمن شاركوه في رواية الحديث، أو بتعبير آخر بالنَّظر الثَّاقب والتَّدقيق الشَّديد في كلِّ الأحوال المتعلِّقة بكلِّ رواية وراويها، بمعنى أنَّ كلَّ حديث لا بدَّ أن نتعامل معه وفق هذه الطريقة، من النَّظر في أحوال الراوي وروايته لذلك الحديث؛ النَّظر إلى حال الرَّاوي من حيث درجته في نفسه، ودرجته في شيوخه، ودرجته مقارنة بغيره ممَّن شاركه في الرِّواية، ودرجته في المكان والزَّمان الذي يحدِّث فيه، والنَّظر إلى حال روايته للحديث من حيث التَّفرُّدُ والمخالفةُ والاضطرابُ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحوال هذه الأمور الثَّلاثة، كاحتمال التَّفرد من عدمه في حالة التَّفرد، وجواز الزيادة وعدمها في حال المخالفة، وإمكانيَّة رواية الحديث على وجهين من عدمه في حال الاختلاف عليه.

فالانتقاء هو عدم التَّعامل مع روايات الرَّاوي بقانون مطَّرِدٍ وناموس واحد، وذلك على حسب درجته التي استقرت في كتب ا لجرح والتعديل فحسب، وإنَّما الانتقاء هو التَّعامل مع كلِّ رواية بنقد خاص، وبحكم يختلف على رواية أخرى، وذلك أنَّ لكلِّ رواية من الأحوال والقرائن الخاصَّةِ بها ما تجعلها تختلف على رواية أخرى ولو كانت بنفس الإسناد.

وعلى مبدأ الانتقاء واعتبار أحوال الرِّواية، وتمييز ما أصاب فيه الرَّاوي وما أخطأ، وما وهم فيه وما أتقن، وما ضبط فيه وما قصَّر، وما انفرد به وما خالف، قام علمُ النُّقَّاد وتأسَّس فِقْهُ الأئمَّة في التَّعامل مع الأحاديث، والحكم على مقبولها ومردودها، وهذا الذي جعل للأئمَّةِ تلك المنزلة العليَّة والدَّرجة الرَّفيعة التي تميَّزوا بها عن غيرهم، ولا يمكن لأحدٍ أن يلحقهم فيها، وذلك لاطِّلاعهم على أحوال

الرِّوايات ودقائقها وغوامضها، بحسب الوسائل التي كانت عندهم وعُدِمْت عند من جاء بعدهم.

وعليه فإذا أخرج البخاري أو مسلم لراو متكلم فيه فإنه ينتقي من حديثه ما علم أنه أصاب فيه؛ إما بمتابعة وإما بأمور أخرى يعلمونها، يقول ابن القيم متعقِّبا تعليلًا لابنِ القطَّان الفاسي: «وعلَّله ابنُ القطَّان بمطرٍ الورَّاق، وقال: كان يُشْبِهُهُ في سوء الحفظ محمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعِيبَ على مسلم إخراجَ حديثه، ولا عِيبَ على مسلمٍ في إخراج حديثه، لأنَّه ينتقي من أحاديث هذا الضَّرب ما يعلم أنَّه حَفِظَه، كما يطرح من أحاديث الثِّقة ما يعلم أنَّه غلط فيه، فغَلَطَ في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثِّقة، ومن ضعَّف جميع حديث سيء الحفظ، فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثَّانية: طريقة أبي محمَّد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمَّة هذا الشَّأن، والله المستعان»[1]، وقال الزيلعي: «ومجرد الكلام في الرَّجل لا يُسْقِطُ حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنَّة، إذ لم يسلم من كلام النَّاس إلا من عصمه الله ﷻ، بل خُرِّج في الصَّحيح لخلق ممَّن تُكِلِّم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبد الإيادي، وأيمن بن نابل الحبشي، وخالد بن مخلد القطواني، وسويد بن سعيد الحدثاني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وغيرهم، **ولكن صاحبا الصَّحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تُكُلِّمّ فيه، فإنَّهم ينتقون من حديثه** ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أنَّ له أصلا، ولا يروون ما تفرَّد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس...»[2].

هذا هو معاملة صاحبي الصَّحيح لحديث الضَّعيف أو سيء الحفظ، وهذا يعني أنَّه

---

[1] – زاد المعاد(1/353).

[2] – نصب الراية(1/341).

لا اعتراض عليهما في تخريج حديث جماعة ممَّن هذا وصفهم، لأنَّهم انتقوا واختاروا لهم ما علموا يقينا أنَّهم لم يخطئوا فيه، وبهذا كذلك نجيب على تخريج أحاديث ممَّن وصف بالتَّدليس، أو رمي بالاختلاط في الصَّحيحين، بأنَّهم انتقوا لهم ما علموا أنَّهم لم يُدَلِّسوا في تلك الأحاديث بعينها بالنِّسبة للمدلِّسين، وهذا قصد العلماء في قولهم أحاديث المدلِّسين في الصَّحيحين تحمل على الاتِّصال، وبالنسبة للمختلِطين ما علموا أنَّهم حدَّثوا به قبل الاختلاط، أو ممَّا أصابوا فيه ولو حال الاختلاط، يقول الحافظ ابن حجر: «وأمَّا ما أخرجه البخاري من حديثه -يعني سعيد بن أبي عروبة- عن قتادة فأكثره من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، وأخرج عمَّن سمع منه بعد الاختلاط قليلا كمحمَّد بن عبد الله الأنصاري وروح بن عبادة وابن أبي عدي، فإذا أخرج من حديث هؤلاء انتقى منه ما توافقوا عليه»[1]، فلا يستدرك على النُّقَّاد إلا جاهل بطريقتهم، وقال ابن القيم وهو يردُّ على من ضعَّف رواية المختلط حال اختلاطه مطلقا، مُمَثِّلا برواية يزيد بن هارون، عن سعيد الجُرَيري، وقد روى عنه بعد الاختلاط: «هذا إنَّما يكون علَّة إذا كان الرَّاوي ممن لا يُمَيِّزُ حديث الشَّيخ صحيحه من سقِيمه، وأمَّا يزيد بن هارون وأمثاله إذا رووا عن رجل قد وقع في حديثه بعض الاختلاط، فإنهم يميزون حديثه وينتقونه»[2]، فإذا كان الذي يروي عن المختلط حال اختلاطه من النقَّاد الذي ينتقي ما يعلم أنَّ هذا المختلط أصاب فيه، فإنَّه يقبل ذلك منه، وكذلك من علم ذلك من بقيَّة النُّقَّاد، فقد قال يحيى بن معين للإمام وكيع بن الجراح: "تُحَدِّثُ عن سعيد بن أبي عروبة، وإِنَّمَا سمعت منه في الاختلاط؟ فقال وكيع: «رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مُسْتَوٍ»[3]، وقد قال وكيع في موضع آخر: «كنَّا ندخل

[1] – هدي الساري(ص 576).
[2] – تهذيب السنن(3/ 1354-1355).
[3] – الكفاية(ص 136).

على سعيد-يعني ابن أبي عروبة-، فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحا طرحناه»[1]، وهذا دليل واضح جدًّا أن الإمام وكيعا يعرف الحديث الصَّواب من الخطأ في حديث ابن أبي عروبة المختلط لأنَّه ناقد من النُّقَّاد، وفيه دلالة أنَّ المختلط قد يصيب ولو حال اختلاطه، وهذا من الأدلة التي تدلُّ على دِقَّة علم النُّقَّاد ومنهم الإمام الفذ البخاري ووجوب التَّسليم لكلامهم على الروايات، والله أعلم.

الخاتمة وأهم النتائج.

من خلال هذا العرض السَّريع لأهم الطعون والشبهات الموجهة لصحيح الإمام البخاري، يمكن تلخيص أهم نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

- أن الحداثيين ورثوا علم المستشرقين وأخذوا مناهج التَّغريبيين وسخروا ذلك للطعن في الدين وأصوله وثوابته، ومنها الطعن في السنة وفي حجيتها وفي صحتها وفي تدوينها، ومن ذلك صحيح البخاري.

- أن الحداثيين من أجهل الناس بأصول الاستدلال وقواعد علوم الإسلام.

- أن طعون الحداثيين في البخاري وصحيحه لا تخرج عن طعون المستشرقين والعلمانيين.

- أن الطعون الموجهة للبخاري وصحيحة طعون واهية لا تنطلي على أهل العلم لكنها قد لبس بها على طائفة من المجتمع وخصوصا الطبقة المثقفة.

- من خلال الجواب على الطعون الموجهة للبخاري ظهر مدى جهل وتلبيس هؤلاء القوم على الناس، وظهرت مكانة صحيح البخاري بل وتؤكد أنَّه أصح كتب السنة على الإطلاق.

---

[1] - تهذيب الكمال(10/11).

أغلب المصادر والمراجع.

- إعلاء البخاري، إعداد: عبد القادر بن محمد جلال، دار سَلَف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1439ه-2018م.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الدمَّام-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1423ه.

- الاتجاه العلماني المعاصر في دراسة السنة النبوية، غازي محمود الشمَّري، دار النوادر، الطبعة الأولى، 1433ه-2012م.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409ه.

- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1406ه-1986م.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-السعودية، 1403ه-1983م، دط.

- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن-

الهند ودار إحياء التراث العربين بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1271ه-1952م.

- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الرياض-السعودية، وعمان-الأردن، دط ودت.

- السنن، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1423ه-2002م.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الحديث: أبو بكر محمد بن موسى الحازمي الهمذاني، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهري مسدد، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1422ه-2001م.

- الفروسية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس، حائل-السعودية، الطبعة الأولى، 1414ه-1993م.

- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنورة، دط.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط.

- الموافقات، لإبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى،

1997م، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.

– انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي وصبحي بن جاسم السَّامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ-1993م.

– تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ-2002م.

– توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م.

– جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النَّمري القرطبي، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة التاسعة، 1432ه.

– درء تعارض العقل والنقل، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرَّاني، تحقيق: محمَّد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، 1391ه.

– زاد المعاد في هدي خير العباد، محمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1421ه-2000م.

– سير أعلام النبلاء شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز

الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 ه-1985م.

– شروط الأئمة الخمسة، أبو بكر محمَّد بن موسى الحازمي، ضمن ثلاثة رسائل في علم مصطلح الحديث، اعتنى بها: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، 1426ه-2005م.

– صحيح البخاري نهاية أسطورة، رشيد أيلال، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2017م.

– صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1408ه-1987م.

– فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ-2003م.

– معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: إسماعيل زرمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1428ه-2007م.

– منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.

– موضح أوهام الجمع والتفريق، موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1405ه-1985م.

– هدي الساري مقدمة فتح الباري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، الطبعة الثالثة، 1420هـ-2000م.